

كلية : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: .....

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي

تخصص : مالية ونقود

## العنوان

واقع السياسة المالية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008  
دراسة حالة الجزائر 2001-2014

إعداد الطالبة:

سويسي إيمان

تاريخ المناقشة : 2016-05-28

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.محمد صلاح
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.قدوري نور الدين
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.برو هشام



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ  
مِنْ طِينٍ مَسْكُونٍ  
إِذْ أَمَرْنَا الْمَلَائِكَةَ  
سُجُودًا لِلَّذِي  
بَدَأَهُمْ فَقَالَ لَا  
يَسْبِقُكَ إِلَّا الْوَجْهُ  
الْحَقُّ وَالَّذِي  
يَعْلَمُ الْغُيُوبَ  
فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْرَاهِيمَ  
وَإِسْحَاقَ وَإِسْحَاقَ  
وَإِسْحَاقَ وَآدَمَ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
بَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ  
مِنْ طِينٍ مَسْكُونٍ

# إهداء

أهدي ثمرة بحثي هذا إلى من قال فيهما عز وجل وقل ربي أرحمهما كما ربياني صغيراً،  
إلى من غرست في العطف صفحات وصفت لي من الأمل طرقاً ومسحت ابتسامتها من  
عيوننا عبرات وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات، فلها مني كل التقدير والاحترام  
وحفضها الله ورعاها جنة الرحمان "أمي الحبيبة" إلى الذي أفنى حياته جداً وكداً لتربيتي وتعليمي،  
إلى سندي الروحي إلى من رافقني في مشواري إلى قدوتي والشمعة التي احترقت  
لتنير دربي " أبي " إلى من عشت براءة طفولتي معهم فلم اعرف للدنيا طعماً بعيداً  
عنهم إخوتي "محمد ولمجد " و "أخواتي "والصغار " محمد، منال، زكي، ونام "  
إلى التي ساندتني طيلة مشواري الدراسي مادياً ومعنوياً خالتي "فاطمة"حفظها الله وأطال  
في عمرها، إلى قرّة عيني زوجي رفيق دربي ، اهدي هذه الفرحة إلى كل من يحمل لقب  
"سويدي" و"لكحل" و"جلابي إلى صديقات العمر إلى من قضيت معهم أحلى أيام عمري  
" حميدة ،نوال، أمال، عائشة، فايذة ، فاطمة، مليكة ، صليحة"  
إلى دفعة تخرج 2016 بكلية الاقتصاد جامعة محمد بوضياف ولاية المسيلة  
كما أدين بالشكر إلى من قدم لي يد العون في هذه الرحلة العلمية  
الشاقة و الممتعة.  
" اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني علماً"

إيمان سويدي

# شكر و عرفان

## بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ ﴿ النمل/19 ﴾

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم و الصلاة و السلام على اشرف الأنبياء المرسلين  
سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخاص الشكر وأسمى عبارات العرفان إلى  
الأستاذ ( قدوري نور الدين ) الذي سخر وقته وجهده في متابعة هذا البحث من  
أوله إلى آخره، فكانت توجيهاته القيمة وملاحظاته النيرة حافزا وسندا قويا على  
إتمام هذا البحث، إلى الأساتذة الأفاضل (محمد صلاح، مجيطة مسعود، خبابة  
عبد الله، حسن بوبعاية، حمزة فيشوش، وعيل ميلود) الذين قدموا لي يد العون  
لإتمام هذا البحث

وفي الأخير أقدم عبارات الشكر و التقدير إلى كل من قدم لي يد العون من  
قريب أو بعيد

## فهرس المحتويات

الإهداء

تشكرات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة.....أ- و

### الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية

8..... مدخل الفصل

9..... المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

9..... المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

10..... المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية

13..... المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

16..... المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

16..... المطلب الأول: السياسة الضريبية

19..... المطلب الثاني: سياسة الانفاق

24..... المطلب الثالث: سياسة العجز الموازي

المبحث الثالث: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

29..... ودورها في البلدان المتقدمة والنامية

29..... المطلب الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة

31..... المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

32..... المطلب الثالث: السياسة المالية في الفكر الكينزي

35..... المطلب الرابع: السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية

36..... خلاصة الفصل

### الفصل الثاني: الإطار النظري للأزمة المالية 2008.

38..... مدخل الفصل:

39..... المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية

39..... المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

42..... المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية وقنوات انتشارها

47..... المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية للزمات المالية

49..... المبحث الثاني : حقيقة وأبعاد الأزمة المالية العالمية 2008

49..... المطلب الأول: نشأة وتطور الأزمة المالية العالمية

54	المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية.....
58	المطلب الثالث: الجهود الدولية المبذولة لاحتواء الأزمة .....
61	المبحث الثالث: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي.....
61	المطلب الأول: آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول المتقدمة .....
63	المطلب الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول النامية .....
64	المطلب الثالث: آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية.....
70	خلاصة الفصل .....
	<b>الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية</b>
72	مدخل الفصل:.....
73	المبحث الأول: طبيعة السياسة المالية في الجزائر .....
73	المطلب الأول: أدوات السياسة المالية في الجزائر .....
81	المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر .....
86	المطلب الثالث: البرامج التنموية في الجزائر (2001-2014).....
92	المبحث الثاني : أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري .....
92	المطلب الأول: أثر الأزمة على التجارة الخارجية.....
95	المطلب الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر .....
97	المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري.....
100	المطلب الرابع: أثر الأزمة المالية العالمية على سعر الصرف.....
103	المبحث الثالث: دور السياسة المالية في الحد من اثر الأزمة المالية العالمية .....
	المطلب الأول: دور السياسة المالية في الحد من اثر الأزمة
103	على الميزان التجاري .....
	المطلب الثاني: دور السياسة المالية في الحد من اثر
104	الأزمة على ميزان المدفوعات.....
105	المطلب الثالث: دور السياسة المالية في الحد من اثر الأزمة على سعر الصرف .....
106	خلاصة الفصل .....
108	الخاتمة العامة .....
112	قائمة المراجع .....

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
11	(1-1): منحى بياني يوضح آلية السياسة المالية التوسعية	01
12	(2-1): منحى بياني يوضح آلية السياسة الانكماشية	02
47	(1-2): قنوات انتشار الأزمات المالية	03
68	(2-2): آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري	04
83	(1-3) يوضح تطور الايرادات العامة في الجزائر(2001-2014)	05
85	(2-3): تطور نفقات التسيير والتجهيز (2001-2014)	06

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
48	(1-2): المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية.	01
57	(2-2): التصنيف الائتماني حسب وكالات Moody's و S&P و Fith	02
74	(1-3): الجدول - ب- الملحق بقانون المالية لتوزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 في الجزائر.	03
46	(2-3): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في الجزائر لسنة 2014 حسب القطاعات	04
78	(3-3): الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 2014	05
82	(4-3) يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2001-2014)	06
84	(5-3): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال (2001-2014)	07
87	(6-3): توزيع المخصصات المالية على القطاعات الاقتصادية،	08
89	(7-3): توزيع المخصصات المالية على القطاعات الاقتصادية	09
91	(8-3): توزيع المخصصات المالية حسب المشاريع	10
93	(9-3): يوضح تطور الميزان التجاري خلال فترة (2001 - 2007)	11
94	(10-3): يوضح تطور الميزان التجاري خلال فترة (2008 - 2013)	12
95	(11-3): يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2007)	13
96	(12-3): يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001 - 2007)	14
98	(13-3): يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001 - 2007)	15
99	(14-3): يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2008 - 2013)	16
101	(15-3): يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001 - 2007)	17
102	(16-3): يوضح تطور سعر صرف الدينار جزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2008 - 2013)	18

# مقدمة عامة

### i. توطئة

لقد شهدت بلدان العالم العديد من الأزمات المالية، تفاقمت حدتها من أزمة إلى أخرى، وأصبحت ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع أسباب ذلك أن أثارها السلبية كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول المعينة، كما أنها تميزت بانتشار عدواها لشمول دولاً أخرى نامية ومتقدمة، كنتيجة للانفتاح المالي والاقتصادي.

ولقد تعرض الاقتصاد العالمي منذ شهر سبتمبر 2008 لأزمة عنيفة غير مسبوقة أعادت إلى الأذهان أزمة الكساد العظيم (1929-1933)، تعددت أسبابها فهناك من أرجع أسباب الأزمة إلى الانحراف عن المقاييس المعمول بها في منح القروض العقارية، وانتشار الديون المعدومة التي أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والعقارية في العالم، وكان لها وقع كبير وتأثير مدمر واسع المدى على كل المستويات، كما أنها لم تقتصر على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل امتدت أثارها إلى دول أخرى.

ولم تسلم من اثر الأزمة المالية الدول النامية أيضاً، فاستعملت العديد من السياسات ولعل ابرز هذه السياسات السياسة المالية، للحد من اثر الأزمة.

والجزائر من بين الدول النامية التي تأثرت بالأزمة، واستخدمت السياسة المالية للحد من هذه الآثار، ومن هنا تظهر أهمية السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في الحد من أثر الأزمة المالية العالمية باعتبارها أهم السياسات التي تستطيع الدولة من خلالها التدخل في النشاط الاقتصادي.

### ii. الإشكالية:

تهدف السياسة المالية في الظروف العادية إلى تأمين الموارد المالية اللازمة لتلبية متطلبات الإنفاق العام، كما أنها تشكل إحدى أهم السياسات الاقتصادية للتأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الرئيسية، ونسعى في هذه الدراسة إلى تحديد اثر السياسة المالية في الظروف الراهنة، وعليه تتبلور معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما مدى مساهمة السياسة المالية في الحد من اثر الأزمة المالية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري؟

يقودنا التساؤل السابق إلى طرح أسئلة فرعية تتدرج تحت الإشكالية الرئيسية، وتتمثل في:

- ما المقصود بالسياسة المالية؟ وما هي الأزمة المالية العالمية؟

- هل تأثرت الجزائر بالأزمة المالية العالمية؟

- ما دور أدوات السياسة المالية في ظل الأزمة المالية العالمية في الجزائر؟

### iii. فرضيات البحث:

ولتقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة، ارتأينا اقتراح الفرضيات التي سنختبر مدى صدق محتواها في بحثنا هذا، والتي هي على النحو التالي:

- الفرضية الأولى: السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية، ومن خلالها تستطيع الدولة التأثير في النشاط الاقتصادي.

- الفرضية الثانية: الأزمة المالية هي انهيار مفاجئ وسريع في الأسواق المالية، نتيجة وجود خلل في هذه الأسواق.

- الفرضية الثالثة: أثرت الأزمة المالية العالمية نسبيًا على الاقتصاد الجزائري.

- الفرضية الرابعة: للسياسة المالية دور في الحد من اثر الأزمة المالية العالمية.

### iv. أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من العناصر التالية:

- الاهتمام العالمي المتزايد بالأزمة المالية العالمية.
- المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في الدول النامية.
- الدور الذي تقوم أدوات السياسة المالية للحد من أثر الأزمة المالية العالمية.

### v. أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم مفهوم محدد حول السياسة المالية
- تعريف الأزمة المالية قصد معرفة أنواعها وأهم الأسباب المؤدية لها، وتأثيرها على الدول.
- التعرف على واقع السياسة المالية في الجزائر.
- إبراز دور السياسة المالية في الحد من أثر الأزمة المالية العالمية.

### vi. حدود الدراسة:

طبيعة موضوع دراستنا جعل حدوده تعرف ثلاث تصنيفات، وهي على النحو التالي:

- 1- الحدود الموضوعية: تتمثل في إبراز العلاقة بين السياسة المالية كعامل مؤثر والأزمة المالية العالمية كعامل متأثر.
- 2- الحدود المكانية: تتركز حول الاقتصاد الجزائري.
- 3- الحدود الزمنية: حددت المدة الزمنية للدراسة خلال الفترة من 2001 إلى 2014.

**vii. مبررات ودوافع اختيار الموضوع:**

- طبيعة الموضوع ضمن التخصص.
- اهتمام الدول بموضوع الأزمة المالية العالمية.
- الأهمية التي توليها الحكومة الجزائرية لموضوعي السياسة المالية والأزمة المالية
- إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع.

**viii. المنهج المستخدم:**

إن طبيعة الموضوع جعلت من معالجته تتطلب استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والتطوري.

• **المنهج الوصفي:** فقد تم اعتماده في سرد الجانب النظري للسياسة المالية والجانب النظري للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والإطار النظري المتعلق بالربط بين الظاهرتين.

• **المنهج التحليلي:** فقد استخدمناه في تحليل وإبراز دور أدوات السياسة المالية في الحد من أثر الأزمة على الاقتصاد الجزائري.

• **المنهج التطوري:** استخدمناه في تتبع تطور السياسة المالية في الجزائر للفترة (2001-2014).

**ix. الدراسات السابقة:**

نظرا لأهمية الموضوع فقد عُنِيَتْ به دراسات سابقة، نذكر منها:

أ- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006.

### • هدف الباحث:

- الكشف عن أثر الاتفاق والاقتطاع العاملين على التوازن الاقتصادية العالم.
- الكشف عن أثر السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة
- الكشف عن التدخل الأمتل للدولة من خلال الاقتطاع والإنفاق.

### • خلاص الباحث:

- أن مفهوم التوازن قد تطور بين الفكر التقليدي والفكر الحديث،
- خلال مراحل التطور هذه أصبح يغير من طبيعته شيا فشيئا، ليدخل التوازن النوعي محل التوازن الكمي.
- أن لإيرادات العامة والنفقات العامة دورا فعال في ترشيد الأموال العامة، وتحقيق أقصى إنتاجية منها.
- أن التنسيق بين السياستين النقدية والمالية يعد أمرا حتميا لتحقيق التوازن الاقتصادي.
- ب- نسيمه أوكيل، ( الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتحقيق من أثارها دراسة حالة أزمة جنوب شرق أسيا) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2008.

### • هدف الباحث:

- التعرف على الأسس التي يقوم عليها النظام النقدي الدولي
- إبراز الآثار المترتبة على عملية تحرير تدفقات رؤوس الأموال في الاقتصاديات الناشئة التي أقرتها العولمة المالية.
- التعرف بنوع من الدقة على الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمات المالية.
- الإجراءات الواجب اتخاذها للحد من وقوع الأزمة والتخفيف من أثارها.

### • خلاص الباحث إلى:

- عادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافق توسيع مفرط في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين.
- أنه يمكن التوي من الأزمات بدراسة أسبابها، وإعادة رسم السياسة الاقتصادية.
- يمكن مواجهة الأزمات المالية من خلال ضرورة السعي للتعاون والتضامن والتكامل فيما بين الدول خاصة النامية التي تعد أكثر عرضة من غيرها للأزمات.

### X. خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة في بحثنا هذا وبغية تحقيق الأهداف المسطرة في دراستنا ارتأينا تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

• **الفصل الأول: (الإطار النظري للسياسة المالية) والذي نهدف من خلاله إلى استعراض الجانب النظري لإبراز عموميات حول السياسة المالية، حيث تناولنا كل من، مفهوم، أنواع المتمثلة في السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية بإضافة إلى التطرق لأدوات السياسة المالية والمتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق وسياسة العجز الموازي، بإضافة لأهدافها وتطورها في الفكر الاقتصادية وواقعها في الدول النامية والمتقدمة.**

• **الفصل الثاني: ( الإطار النظري للأزمة المالية العالمية لسنة 2008) والذي نهدف من خلاله إلى التعرف على الأزمة المالية وأنواعها وكذا أهم أسبابها وقنوات انتشارها بالإضافة إلى نشأة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ومراحلها والأسباب التي أدت إلى حدوثها والآثار المترتبة عنها .**

### • **الفصل الثالث: ( واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية)**

نهدف من خلاله إلى التعرف على السياسة المالية في الجزائر، واثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، ودور السياسة المالية في الحد من هذا الأثر.

# الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة الحالية

### مدخل

تعتبر السياسة المالية واحدة من بين وسائل السياسة الاقتصادية، من خلالها تستطيع الدولة التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها اقتصاد الوطني، معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

فالمتتبع لتطور السياسة المالية عبر مختلف العصور والمدارس الاقتصادية يلاحظ الاختلاف الشائع الذي عرفته هذه السياسة في مختلف المدارس، وانتقالها من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عقب أزمة الاقتصاد الكبرى، كما يلاحظ الاختلاف بين أهداف السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

ومنذ ذلك العهد أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، وفي هذا السياق سنتطرق إلى التعرف على السياسة المالية، أهدافها وأدواتها وتطورها في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال المحاور التالية:

**المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.**

**المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.**

**المبحث الثالث: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.**

## المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، يرد كتاب المالية العامة لفظ السياسة المالية إلى كلمة فرنسية قديمة Fisci وتعني حافظة النقود أو الخزانة، ومع التطور الذي طرأ على دور الدولة الاقتصادي أصبح هذا المعنى يضيق عن استيعاب الوظائف والمهام الجديدة التي أصبحت الدولة تؤديها في المجالات الاقتصادية.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

للسياسة المالية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

**التعريف الأول:** "السياسة المالية تعرف بأنها مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة".<sup>2</sup>

**التعريف الثاني:** "السياسة المالية تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي".<sup>3</sup>

**التعريف الثالث:** "السياسة المالية هي استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي ولمنع حدوث التضخم الاقتصادي".<sup>4</sup>

1- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، بيروت، دار النهضة العربية، 1992، ص 44.

2- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، ط1، عمان، دار الميسرة، 2007، ص 212.

3- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 99.

4- محمود حسين الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، عمان، دار البازوري، 2007، ص 312.

مما سبق يمكن تعريف السياسة المالية على أنها ذلك الجزء من السياسة الاقتصادية والتي تستخدم فيها الدولة إيراداتها العامة وبرامج الإنفاق بغية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

### المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية

وتتمثل في نوعين:

- السياسة المالية التصريفية.

- السياسة المالية اللاتصريفية.

1- السياسة المالية التصريفية: ويقصد بها إحداث التغييرات المعتمدة في الإنفاق الحكومي أو الإيراد الضريبي بتصريف من صاحب القرار، وبهدف التأثير على مستوى الإنتاج والدخل أو الأسعار من خلال التأثير على جانب الطلب الكلي مما جعل البعض يعرف هذه السياسة بسياسة إدارة الطلب الكلي ونوجزها في الشرح التالي:<sup>1</sup>

1-1- السياسة المالية التوسعية: يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ، وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو التالي:

1-1-1- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام: وهذا ما نادى به كينز لدى حدوث الكساد الكبير في بريطانيا فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد، كإنفاق الدولة فهو بمثابة دخول الأفراد وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، عندها ستلجأ المؤسسة إلى زيادة إنتاجها وبالتالي توظيف

1- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 1999، ص

عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

1-1-2- تقوم الدولة بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية: وهنا تزداد الدخل ويزداد الميل نحو الاستثمار، وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القدرة الشرائية في المجتمع وحقق الاقتصاد مزيداً من الأموال وفرص العمل مما يعنى دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد.

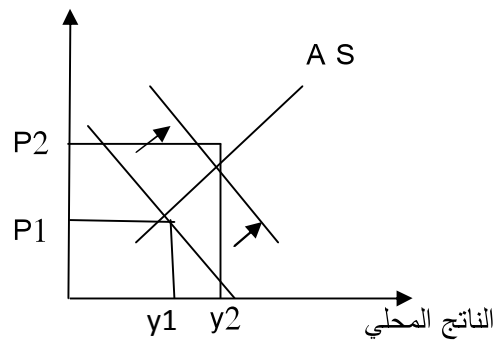
1-1-3- استخدام مزيج من زيادة الإنفاق، وتخفيض الإجراءات (الضرائب):

بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

وتسمى السياسة المالية في حالة معالجة الكساد سياسة مالية توسعية، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (1-1) حيث أن الزيادة في الإنفاق أو تقليل الضرائب سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والنتاج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (1-1): منحني بياني يوضح آلية السياسة المالية التوسعية

مستوى الأسعار



المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، دار الفكر لطباعة والنشر، 2000، ص 205.

حيث أن AS: العرض الكلي

AD 1: الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية

AD2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

1-2-1- السياسة المالية الانكماشية: في حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن دور السياسة المالية هنا هو محاولة تكميش مستوى الطلب، وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية والتي تعتمد على<sup>1</sup>:

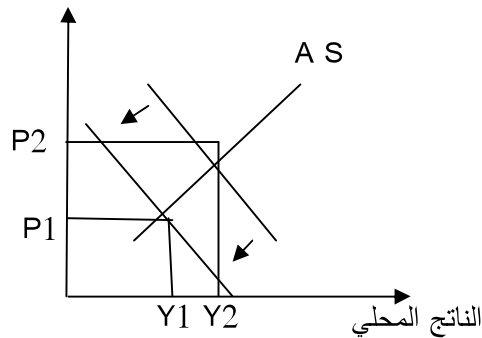
1-2-1-1- تخفيض مستوى الإنفاق العام: الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

1-2-2-1- رفع مستوى الضرائب: مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد، ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة.

1-2-3-1- مزيج من الحالتين: أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب وبالتالي فإن السياسة المالية الانكماشية تسعى في الأساس إلى كبح مستوى الإنفاق الكلي في المجتمع، والسيطرة على مستويات الطلب الكلي، وتزايد الأسعار، وهذا ما يوضحه الشكل (1-2).

الشكل رقم (1-2): منحنى بياني يوضح آلية السياسة الانكماشية

مستوى الأسعار



المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، مرجع سبق ذكره، ص 206.

1- المرجع نفسه، ص 328، 329.

2- السياسة المالية اللاتصرفية: يقصد بها جميع المتغيرات المالية التي تؤثر في الأنشطة الاقتصادية بشكل تلقائي، أي بدون تصرف من صاحب قرار السياسي، وبتحديد أكثر المتغيرات التي تشكل طبيعتها قيودا على حدة التقلبات الاقتصادية سواء في الارتفاع (الإنعاش) أو الانخفاض (الركود) وتكون جزءا من الهيكل الاقتصادي العام أو النظام المالي المتبع في أي اقتصاد وهي بذلك لا تتطلب قرارا سياسيا أو تغييرات في السياسة المالية فيما يخص الإنفاق العام والنسب الضريبية، وإنما تعمل وتؤثر في النشاط الاقتصادي بشكل قانوني.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة نذكر أهمها في النقاط التالية:

1- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تلعب السياسة المالية دورا هاما في الاستقرار الاقتصادي، وقت الكساد أو الرواج نظرا لتأثيرها في كل مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل، وبالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات، يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب:<sup>2</sup>

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني؛
- وجود قوة احتكارية تخرج على قواعد المنافسة، وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل الأسعار والأجور في المجتمع مع الحفاظ على درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

1- نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الأردن، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر، 2001، ص 272.

2- محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، ط1، عمان، دار المعترز، 2014، ص 252.

2- تحقيق التنمية الاقتصادية: للسياسة المالية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية، من خلال البرامج والخطط التي تتبناها، والتي أصبحت تقع على عاتقها، بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها (التنمية)، وهنا تتجه السياسة المالية إلى تحقيق هدفين أساسيين وهما:<sup>1</sup>

- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية؛
- قيامها بدور توجيهي، من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة، ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار.

3- إعادة تخصيص الموارد: النشاط الاقتصادي الحكومي يتطلب استخدام جزء من موارد المجتمع، فعند قيام الحكومة ببناء أو تغيير الطرق العامة... إلخ، فإنها تحتاج إلى موارد بشرية وغيرها، مما يمكن القطاع الخاص استخدامها في إنتاج سلع وخدمات استهلاكية، ولكن من المؤكد أن الكميات التي تقدمها الدولة من تلك الخدمات تختلف اختلافا جوهريا عن تلك التي كان يمكن أن يقدمها القطاع الخاص، مما يبرز تحويل خدمات بعض الموارد إلى القطاع الحكومي.<sup>2</sup>

1- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015، ص 92.

2- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 155.

#### 4- إعادة توزيع الدخل الوطني

تبين الأدبيات أن الدخل الوطني يقسم إلى قسمين هما:

الدخل وهو ما تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة، أي عوائد عناصر الإنتاج، ويقاس التفاوت في توزيع الدخل الوظيفي من خلال المقارنة بين نسبة عوائد الأجور لوحدها وبين نسبة عوائد حقوق الملكية الأخرى، ويشير إلى التقارب بينهما إلى انخفاض التفاوت في توزيع الدخل، ويسمى النوع الثاني بالدخل الشخصي وهو يتمثل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر في كل فئة من فئات الدخل، ولقياس التفاوت هنا يتم مقارنة الحصة النسبية لكل مجموعة من الأفراد والأسر في كل فئة من الدخل الوطني.<sup>1</sup>

1- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، الإسكندرية، دار النهضة العربية، ب ت، ص 36.

## المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات، تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها، وذلك من خلال استعمالها للإيرادات العامة والنفقات العامة، والموازنة العامة، لأجل بلوغ الأهداف المسطرة الاقتصادية والاجتماعية، وسنتطرق لهذه الأدوات في هذا المبحث.

### المطلب الأول: السياسة الضريبية

تعددت تعاريف السياسة الضريبية تبعاً لتعدد أهدافها، وإن اتفقت على ضرورة أن تواكب مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع، وسنتعرض في هذا المطلب إلى تعريف السياسة الضريبية.

### أولاً: تعريف السياسة الضريبية

السياسة الضريبية هي "مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.<sup>1</sup>

مما سبق يمكن القول إن السياسة الضريبية تتسم بالخصائص التالية:

- هي عبارة عن مجموعة مترابطة ومتناسقة من البرامج؛
- تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض القطاعات من أجل النهوض بها وتحقيق أهداف معينة؛
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

ويقودنا الحديث على السياسة الضريبية إلى الحديث عن النظام الضريبي الذي يمثل الجانب التطبيقي وترجمة للسياسة الضريبية، حيث يعرف النظام الضريبي على أنه

<sup>1</sup> - يونس أحمد البطريق المرسي، السيد الحجازي، النظم الضريبية، مصر، الدار الجامعية، 2004، ص 23.

"مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في المراحل المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل"<sup>1</sup>.

إلا أن هذا المفهوم يمكن اعتباره مفهوماً ضيقاً، حيث هناك من يرى بأنه "مجموعة العناصر الأيدلوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف<sup>2</sup> وانطلاقاً مما سبق يمكن ذكر أهم عناصر النظام الضريبي في التالي<sup>3</sup>

- أهداف محددة هي ذاتها أهداف السياسة الضريبية؛
- مجموعة من الصور الفنية المتكاملة للضرائب؛
- مجموعة التشريعات والقوانين الضريبية وما يصاحبها من لوائح تنفيذية ومذكرات تفسيرية.

<sup>1</sup> - سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، مصر، مكتبة ومطبعة

الإشعاع الفنية، بدون سنة نشر، ص13

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص13.

<sup>3</sup> - يونس احمد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص 23.

ثالثاً: القواعد الأساسية للضريبة

يقصد بقواعد الضريبة المبادئ التي يستحسن أن يسترشد بها الشرع المالي وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق مصلحة أفراد المجتمع من جهة ومصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى وهذه القواعد هي:<sup>1</sup>

أ- قاعدة العدالة: مضمون هذه القاعدة أنه يجب عند فرض الضرائب على المواطنين مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين. لقد ثار جدل كبير بشأن فكرة العدالة الضريبية النسبية أي طبقاً لمستوى دخول الأفراد، أما الفكر الحديث قد رأى ذلك في الضريبة التصاعدية، حيث يدفع أصحاب الدخل المرتفعة أكثر من أصحاب الدخل المنخفضة، وقد استقر الرأي على التصاعدية.

ب- مبدأ اليقين: بمعنى أن تكون الضريبة واضحة من حيث المقدار وموعد وكيفية الدفع، وتؤدي مراعاة هذه القاعدة إلى علم الممول بالضبط بالتزاماته اتجاه الدولة، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من جانبها.

ج- قاعدة الملائمة في الدفع: بمعنى أن تكون إجراءات فرض وتحصيل الضريبة ومعاد جبايتها لظروف الممول وطبيعة عمله ونوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو المهنة التي يمارسها، وعكس ذلك قد يؤدي إلى التهرب الضريبي.

د- قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية: تقضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل لخزينة الدولة أقل ما يمكن.

<sup>1</sup>- عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون سنة النشر، ص157-160.

### المطلب الثاني: سياسة الإنفاق

سنحاول في هذا المطلب أن ندرج مفهوم النفقات العامة، تقسيماتها، وآثارها الاقتصادية.

**أولاً: تعريف النفقة العامة:** يعرف الإنفاق بأنه "مبلغ من النقود يخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة".<sup>1</sup>

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن للنفقة ثلاثة عناصر،<sup>2</sup> وهي:

1- المبلغ النقدي: تنفق الدولة عادة مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات.

2- النفقة العامة تصدرها الدولة أو إحدى هيئاتها، حيث تشمل نفقات الهيئات المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشروعات العامة.

3- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام.

### ثالثاً: تقسيمات النفقة العامة

هناك العديد من التقسيمات، من بينها نجد:

1- **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:** تنقسم النفقات العامة وفقاً للغرض منها أو تبعاً للوظائف التي تؤديها الدولة إلى ثلاثة نفقات أساسية وهي:

1-1 **النفقات الإدارية:** يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة، وتشتمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي. وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية

1- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، الأردن، دار الحامد، 2007، ص 50.

2- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، الأردن، دار المسيرة، 2007، ص 34.

لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم.<sup>1</sup>

1-2- النفقات الاجتماعية: هي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تشتمل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساندة.<sup>2</sup>

1-3- النفقات الاقتصادية: تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المنح والإعانات الاقتصادية، النفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية، كالطاقات والنقل و مشاريع البنية الأساسية.<sup>3</sup>

### 2- تقسيم النفقة العامة تبعا لآثارها على الدخل الوطني

يمكن تقسيم النفقة العامة حسب تأثيرها على الدخل الوطني إلى قسمين:

1-2- النفقات العامة الحقيقية: هي تلك النفقات التي تحصل الدولة من وراءها على معاوضة، على خدمة أو سلعة كمرتبات الموظفين، أو أجور الموردين مثلا حيث تحصل الدولة من الموظفين على خدمة.<sup>4</sup>

1- سوزي عادل ناشد، المالية العامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 37، 38.

2- المرجع نفسه، ص 38.

3- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 135.

4- حسن الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، ط2، الجزائر، دار محمدية العامة، 2001، ص 36.

2-2- النفقات العامة التحويلية: هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل، وكل ما تجنيه الدول من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل والثروة بحيث تأخذ المال من البعض وتوزعه على البعض الآخر دون مقابل.<sup>1</sup>

### 3- تقسيم النفقات العامة من حيث دورتها

هنا تقسم النفقات من تكرارها الدوري إلى نوعين:<sup>2</sup>

3-1- نفقات عادية: هي تلك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة... إلخ.

3-2- نفقات غير عادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات العامة الاستثمارية، ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية.

### 4- تقسيم النفقات من حيث شموليتها

تنقسم النفقات من حيث شموليتها إلى:<sup>3</sup>

4-1- نفقات قومية: أي النفقة التي تنفقها الدولة من ميزانيتها مباشرة.

4-2- نفقات محلية: مثل النفقات التي تصرفها الجماعات المحلية كالولايات أو البلديات.

1- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 137.

3- حسن صغير، مرجع سبق ذكره، ص 37.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية للدولة والتي تترتب عليها آثار اقتصادية هامة، تتمثل فيما يلي:

1- آثار النفقات العامة على الإنتاج: ويميز في آثار الإنفاق العام على الإنتاج بين آثار تتحقق في المدى القصير وأخرى تتحقق في المدى الطويل، ففي المدى القصير ترتبط آثار الإنفاق العام بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال، في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه، وفيما يتعلق بالمدى الطويل تختلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعاً لطبيعة هذا الإنفاق.<sup>1</sup>

2- آثار النفقات العامة على التوزيع

يؤثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي بطريقتين:<sup>2</sup>

الأول: تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء بنسبة أكبر من تمويل هذا الإنفاق، فيعتبر هذا نقلاً للدخول من أصحاب الدخل الكبيرة إلى أصحاب الدخل الصغيرة.

الثاني: استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات القاصرة عليهم كإعانات البطالة والمستشفيات العامة والملاجئ وغيرها.

ولكي يحدث الأثر ينبغي أن تكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة، مما يؤدي عملياً إلى توزيع الدخل القومي.

1- محمد صغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، عنابة، دار العلوم، ص 39.

2- المرجع نفسه، ص 40.

3- آثار النفقات العامة على الاستهلاك: يتجه جانب من الإنفاق العام لشراء سلع استهلاكية كالنفقات العامة التي ترصدها الحكومات لتقديم بعض الوجبات الغذائية في المدارس والمستشفيات... الخ وشراء ملابس ومواد غذائية للجيش وشراء الأدوات اللازمة للإدارات والمصالح الحكومية.

وهناك أيضا بعض النفقات العامة التي يترتب عليها زيادة واضحة في حجم الاستهلاك الكلي وهي النفقات الحكومية.

وفضلا عن ذلك فإن هناك أثر محققا على الاستهلاك الوطني نتيجة لما توزعه الدولة من دخول، ينقلها الإنفاق العام إلى الطبقات منخفضة الدخل.<sup>1</sup>

4- آثار النفقات العامة على الأسعار: إذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع إلى قوى العرض والطلب في محصولتها، إلا أن تدخل السلطات العامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من حيث سياستها في الإنفاق العام، من شأنه التأثير على مستوى الأسعار، وهو الأمر الذي أصبح وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي، يترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينتج عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي إلى زيادة أسعارها كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء بعض السلع والمنتجات وتخزينها حينما تكون متوفرة ومنخفضة السلع حفاظا على استقرارها.<sup>2</sup>

1- علي زغدود، المالية العامة، ط4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 63، 64.

2- محمد صغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص 42.

المطلب الثالث: سياسة العجز الموازي

تواجه معظم دول العالم منها المتقدمة والنامية مشكلة تزايد العجز في الموازنة العامة، وأصبح مقبولاً مسلماً به، بعد أزمة الكساد العالمي بفعل اعتناق أفكار جون ماينارد كينز التي تؤمن بوجود عجز في الموازنة العامة .

يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيه النفقات الحكومية أكبر من الإيرادات الحكومية، حيث هناك عجز مقصود، وهو ذلك العجز لاذي تحدثه الدولة بمحض ارادتها وهناك عجز غير مقصود.

اعتمد الفكر الكنزي سياسة العجز المقصود بشكل مؤقت، لأن تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير إيجابي على الكميات الاقتصادية الكلية، وهكذا تساهم سياسة العجز الموازي في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة، وتشغيل الموارد العاطلة، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، وزيادة مستوى استهلاك العائلات.<sup>1</sup>

أولاً: أسباب العجز الموازي

يمكن تقسيم أسباب العجز الموازي إلى مجموعتين.

1- مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام، وتتمثل في<sup>2</sup>:

- اعتماد نظرية العجز المنظم، وهي نظرية تعبر عن أفكار كل من ليندال وكينز وميردال وتعتمد هذه النظرية على زيادة الإنفاق العام خلال الأزمات الاقتصادية، وبالأخص في فترة الكساد الاقتصادي، وتحدث هذه الزيادة آثاراً مباشرة على الدخل

<sup>1</sup>- نعيمى احمد، السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير والتجارة، العدد 12، 2005، ص 143.

<sup>2</sup>- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 205

- القومي، وتكون إيجابية؛ وذلك لأن الجهاز الإنتاجي بالدول المتقدمة يتميز بالمرونة ووجود طاقات عاطلة يمكن استغلالها وتنشيطها. ويؤدي استعمال الزيادة في الإنفاق العام من أجل محاربة الكساد الاقتصادي إلى زيادة التشغيل، وقد ينتج عن الزيادة في الإنفاق العام الزيادة في التضخم، ولكن هذه النظرية تؤكد بأن التضخم لا يعتبر خطيراً طالما الاقتصاد يشغل في حدود دون مستوى التشغيل الكامل، وتعمل الزيادة في الدخل القومي على زيادة الإيرادات الضريبية على المداخيل والإرباح، وهو ما يؤدي إلى القضاء على العجز في الموازنة العامة مستقبلاً.
- زيادة حجم الدولة وزيادة مجالاتها ودورها في النشاط الاقتصادي.
- 2- مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية: وتظهر هذه العوامل بشكل واضح في الدول النامية، ويمكن أن نذكر منها:
  - ارتفاع التهرب الضريبي بسبب اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكذا نقص التأهيل بالنسبة إلى الإدارة الضريبية.
  - كثرة الامتيازات والإعفاءات الضريبية دون أن يقابلها اتساع في الأوعية الضريبية، أي في حجم المداخيل الخاضعة للضريبة.

### ثانياً: أنواع العجز الموازي

هناك عدة أنواع للعجز الموازي، أهمها.<sup>1</sup>

أ- **العجز الجاري:** وهو "عبارة عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالافتراض، ويقاس العجز الجاري بالفرق بين إجمالي النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية".

<sup>1</sup>- قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 206-208

ب-العجز الشامل: وهو "عبارة عن مجموع العجز المتعلقة بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة".

### ثالثاً: طرق تمويل العجز الموازي

هناك عدة مصادر لتمويل العجز الموازي، يمكن تقسيمها بشكل عام إلى مصادر التمويل الخارجي والتمويل المحلي<sup>1</sup>، ولكل نوع من هذه الأنواع آثار مختلف يتركها.

أ- مصادر التمويل الخارجي: يمكن أن تأخذ المصادر الخارجية لتمويل العجز شكل منح أو قروض ميسرة، أو تفضيلية أو اقتراض تجاري. حيث يمكن أن تأخذ المنح شكلاً نقدياً أو شكل مساعدات سلعية تباع هذه السلع محلياً وتستخدم المبالغ المحصل عليها لتمويل العجز، وتكون هذه المنح مخصصة لاستكمال بعض المشاريع. أما القروض الميسرة أو التفضيلية، فتتميز بكون معدلات فائدتها أقل من المعدلات السائدة في السوق بالنسبة للقروض الأخرى، وتتميز أيضاً بأن لها فترة سماح طويلة نسبياً وبطول فترة السداد، وتمنح من قبل الدول أو المؤسسات المالية، وهي في معظم الحالات تخصص لمشاريع معينة. أما القروض التجارية فتتمح بالخاص من طرف البنوك التجارية الأجنبية وقد تمنح لأغراض محددة أو غير محددة.

ب- مصادر التمويل المحلي: يمكن للدولة تمويل العجز الموازي عن طريق مصادر التمويل المحلي. سواء عن طريق الاقتراض من الجمهور أو المؤسسات المصرفية، وعموماً يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الاقتراض المحلي:<sup>2</sup>

- الاقتراض من المصرف المركزي: ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماشى مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطراً لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة. ومن هنا يقال بان الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي.

<sup>1</sup> - الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسة الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1997، ص132.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص133 - 134.

- الاقتراض من البنوك التجارية: تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية، عندما ما يكون للبنك التجاري احتياطات زائدة فلن يكون لهذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض آثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي. أما إذا لم يكن لدى البنوك التجارية احتياطات زائدة فإن اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.
- الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك: يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة من أجل تغطية العجز وتؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصارف.

#### الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازني

ينجم عن اعتماد سياسة العجز الموازني في دولة ما، مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية.

أ- الآثار الإيجابية لسياسة العجز الموازني: اعتمد كينز مبدأ المضاعف لإظهار فعالية العجز الموازني، فزيادة الإنفاق العام تشجع في نفس الوقت الاستهلاك، الإنتاج وكذلك الاستثمار. فالسياسة الميزانية هي سياسة طلب وتتناقض مع السياسة الليبرالية المسماة سياسة العرض والتي من أهدافها الحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض تكاليف الإنتاج.<sup>1</sup>

تتمثل الآثار الإيجابية لسياسة العجز الموازني في اثنتين هما تدعيم استهلاك العائلات وإنعاش استثمارات المؤسسات. بالنسبة للأثر الأول، وهو تدعيم استهلاك العائلات فله دور هام في النمو الاقتصادي، لأن زيادة الطلب الاستهلاكي للعائلات محفز لزيادة الإنفاق الاستثماري بالنسبة للمؤسسات ويتحقق كل هذا من خلال عمل المضاعف ومعدل الاستثمار.

<sup>1</sup> - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 211.

ب- الآثار السلبية لسياسة العجز الموازني: إذا كانت سياسة العجز الموازني تحدث مجموعة من الآثار الايجابية عند توفر بعض الشروط، فإنها بالمقابل تؤدي إلى إحداث آثار سلبية أهمها:<sup>1</sup>

- أثر الإزاحة (المزاحمة): ويحدث هذا الأثر عندما تقوم الدولة بتمويل العجز الموازني عن طريق المديونية العمومية، الأمر الذي يقلل من إمكانية استعمال هذه الطريقة في التمويل من طرف الخواص نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الإقراض. ويمكن الحد من ارتفاع أسعار الفائدة من خلال زيادة الكتلة النقدية .
- تدهور الحسابات الخارجية: توجد علاقة بين العجز الموازني وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في ظل نظام سعر صرف مرن والحركة الدولية لرؤوس الأموال الأجنبية .

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص213.

## المبحث الثالث: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي|، ودورها في الدول المتقدمة والنامية

لقد شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكرته وأهدافه وعوامله تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات، وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة وهو علم لم يقتصر فقط على علم المالية بل انعكس على مفهوم النظام المالي، فتم نقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة، وفيما يلي سنتطرق لتطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي ودورها في الدول النامية والمتقدمة.

### المطلب الأول: السياسة المالية في المجتمعات القديمة

يبدو دور السياسة المالية في المجتمعات القديمة ضعيفا للغاية، إذ لا توجد دلالات واضحة حول وجود سياسة مالية قائمة ومنظمة ومنفصلة عن مالية الحكام في تلك العصور، إذ من الواضح أن مالية الدولة كانت مرتبطة بمالية الحكام وله فيها حق التصرف المطلق ومن ثم لا توجد عليه أي رقابة من أحد.

ويرجع السبب في تأخر تطور الأفكار المالية لعدم وجود سياسة مالية واضحة في تلك العصور.<sup>1</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الكتابات الفلسفية التي تحتوي على كثير من مبادئ الفكر المالي يمكن استخدامها من أعمال كل من أرسطو وأفلاطون وغيرهم.

فقد اهتم أفلاطون وأرسطو بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع، فضلا عن تحديد مجالات الإنفاق العام، هذا بالإضافة إلى الإنفاق التمويلي (الإعانات) التي أقرها كأحد بنود الإنفاق العام، في حين اعتبرها

1- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، ط1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعية، 2006، ص 50.

أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصدقة وبدون تدخل الدولة ولم يتعرض كلا من أرسطو وأفلاطون لموضوع الضرائب والرسوم.

ونجد كذلك ابيوقراط قد اهتم بدراسة الحاجات الإنسانية كما اعتبر أن السعادة الهدف الذي تسعى الإنسانية إلى تحقيقه طيلة وجودها على الأرض، كما يمكن القول أن ابيوقراط قد أهمل دور السلطات الحكومية في القيام بدور هام في تنظيم الحياة الاقتصادية والعلاقات بين الأفراد وتلك السلطات وبين الأفراد وبعضهم البعض.<sup>1</sup>

كما سادت مدراس أخرى مثل التجاربيين والطبيعيين، حيث اقتصر مذهب التجاربيين على تدخل الدولة واستعادتها للسلطة، وجعلها للمعدن النفيس هو رمز القوة في هذا العصر، وكان من مظاهر تدخل الدولة أن فرضت الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات وذلك بهدف حماية المنتج محلي وتخفيض الرسوم على المواد الأولية، كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور والأسعار وإنشاء الصناعات، إلا أنها من جهة أخرى أهملت جانب الزراعة، الأمر الذي أدى إلى مهاجمة مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وظهر مذهب آخر وهو مذهب الطبيعيين القائم على أساس مبدأ الحرية الاقتصادية منها حرية التجارة الخارجية والداخلية ونادوا بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن، وإنشاء الطرق، واهتموا بالزراعة باعتبارها المصدر الوحيد للثروة، كما نادوا بفرض ضرائب على الناتج الصافي من الزراعة فقط وذلك على ملاك الأراضي دون الأنشطة الأخرى.<sup>2</sup>

1- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص 179، 187.

2- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 50، 53.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرنين الثامن والتاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر والذي يقرر أنه من الضار تدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها.<sup>1</sup>

ومن الأفكار التي سادت عند الكلاسيكي أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً، حيث تكون جميع موارد المجتمع في حدها الأقصى من التوظيف في حالة عدم تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي.

وبالتالي كان إيمانهم بمبدأ حيادية السياسة المالية، وترتب عن سيادة النظرية الكلاسيكية، التي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسياً لها، في المذهب الحر، عدة نتائج ولعل من أهمها:<sup>2</sup>

- إن وظيفة الدولة هي القيام فقط بتوفير الأمن، الحماية، العدالة، الدفاع والحملات العسكرية، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها.

- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة هو مبدأ الحياد المالي، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة، لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك.

1- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية، ط1، الأردن، دار صفاء للنشر، 2010، ص 50.

2- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص 236.

- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية، توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع، ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي كان محدوداً.

وقد نتج عن ذلك، أن اقتصرت النفقات العامة بصفة عامة على ضمان سير المرافق العامة الأساسية، وأن أصبح دور الميزانية هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ورفض الكلاسيكيون الالتجاء إلى عجز الميزانية بالالتجاء إلى القروض لتغطية النفقات العادية، إلا في الأحوال الاستثنائية وفي أضيق الحدود الممكنة، مع الأخذ بالوسائل الكفيلة بسدادها إلى أقصر وقت ممكن، وذلك لأن هذا العجز وهو يخصص لتغطية نفقات استهلاكية ضارة بالاستثمارات الخاصة ويؤدي إلى حدوث التضخم،<sup>1</sup> ويعني الفائض في الموازنة بالنسبة للكلاسيكيين أن الدولة تأخذ من المواطنين أكثر مما تحتاجه. ويمكن القول أن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في النقاط الثلاثة التالية:<sup>2</sup>

1- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر؛

2- ضرورة تحقيق مبدأ حياة المالية في كافة النشاطات الاقتصادية؛

2- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنوياً.

### المطلب الثالث: السياسة المالية في الفكر الكينزي

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه نتيجة لتعاقب الأزمات عليه، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط

1- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة فن المال للاقتصاد العام، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2006، ص 45.

2- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، ط3، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999، ص 26.

الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الانتقال للسياسة المالية من سياسة محايدة إلى سياسة مالية متدخلة.<sup>1</sup>

نظرا لتضافر عدة عوامل من أهمها:

- **الأزمات الاقتصادية:** وبحصول الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات ونتجت عنه آثار شديدة هزت جميع الدول التي كانت تأخذ بالمذهب الحر، وتبين أن نشاط الفرد ليس قادرا لوحده على تحديد التوازن الاقتصادي ومن ثم ضرورة تدخل الدولة لتحقيق هذا التوازن.<sup>2</sup>

- **التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي:** لقد كان للتطور الذي عرفته المجتمعات من نمو الوعي القومي إلى تدخل الدولة المتزايد وتضخم ميزانيات الحكومة، إما بسبب الحروب الكبيرة وإما بانتشار الروح الديمقراطية، وتفشي المبادئ الاشتراكية ومطالبة الأفراد حكوماتهم بضرورة التدخل في الميدان الاقتصادي، وذلك لرفع مستوى المعيشة.<sup>3</sup>

- **الثورة الكينزية:** والمتمثلة في أفكار كينز من خلال كتابه الشهير للنظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود الذي صدر عام 1936 والذي قام فيه انتقادا كبيرا لقانون ساي للأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق طلبا موازيا له أو مكافئ له، وأوضح أن البطالة يمكن أن توجد ولفترات طويلة وللأبد، أيضا كما أوضح كينز في كتابه إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، وأثبت خرافة اليد الخفية والتي مفادها أن سعي الفرد في تحقيق غاياته الشخصية يسعى دون قصد لتحقيق مصلحة المجتمع، وهذا ما جعل أفكار الكلاسيكيين في التلاشي بسبب أزمة 1929، وتبين عدم تحقق التوازن الاقتصادي آليا، وقصور أدوات السياسة النقدية في

1- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 56.

2- حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 26.

3- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 56.

تحقيق التوازن الاقتصادي الأمر الذي جعل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام السياسة المالية من أجل محاربة هذا الكساد وتحقيق التوازن الاقتصادي أمراً ضرورياً، أعطت كل هذه التغيرات معنى واسعاً للسياسة المالية وخرجت بها من حيادها، وقد كان هذا التطور في مفهوم السياسة المالية نتيجة مباشرة لتبني الدولة المجتمع ذات الرأسمالية المتقدمة مسؤولية مقاومة الكساد ومحاربتة، وبالتالي اتسعت مجالات الدولة بالإضافة إلى الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها، كل هذه العوامل ساعدت على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطورها، وأهم ملامح المالية العامة:<sup>1</sup>

- انتقاد الحياد المالي للدولة، وأصبح مطلوباً وضرورياً تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية.
- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لموازنة الدولة واستخدام أسلوب التمويل بالعجز أو الفائض وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

وقد كان لهذه العوامل تأثير كبير على تطور السياسة المالية وخروجها من فكرة الحياد إلى فكرة التدخل في الحياة الاقتصادية.<sup>2</sup>

1- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، ط1، الإسكندرية، مكتبة الإشعار للطباعة، 1997، ص 156.

2- هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 57.

### المطلب الرابع: السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية

يختلف مفهوم السياسة المالية وتفاوت أهميتها لما تسعى إلى تحقيقه من أهداف في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا عنها في البلاد النامية وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:<sup>1</sup>

#### أولاً: السياسة المالية لدى الدول المتقدمة

هي دول ذات مجتمعات استكملت أسباب نموها الاقتصادي، ويكون الشغل الشاغل للسياسة المالية هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لموازنة الدولة وكان الإنفاق الكلي على الناتج أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة وصار لزاماً على الحكومة تعديل مستوى إنفاقها بما تجنيه من ضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى وأن تلجأ إلى التمويل، كي تملئ الثغرة بين الدخل عند مستوى العمالة ومستوى الإنفاق الكلي.

#### ثانياً: السياسة المالية لدى الدول النامية

هي دول لم يكتمل نموها الاقتصادي بعد، وهي دول بالكاد تهيئ لمتوسط سكانها قدراً من حاجات وأسباب الرفاهية، وفي هذه الدول تقوم السياسة المالية على تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وتصب الحكومة جل اهتمامها في سبيل رفع الدخل الحقيقي للفرد وكذا خلق الاستثمارات وتوظيفها لزيادة موارد المجتمع، فالسياسة المالية في الدول النامية تسخر كل إمكانياتها لتوفير الموارد اللازمة لتعجيل التنمية الاقتصادية.

1- عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مطبعة قرابط برج الغدير، الجزائر، د.ت، ص 13.

خلاصة

من خلال دراستنا للإطار النظري للسياسة المالية تبين لنا أنها من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة للتدخل والتحكم والتوجيه في مختلف القطاعات، ومدى تحقيقها لمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في الاستقرار السياسي، التنمية الاقتصادية وإعادة تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل.

وتعتمد في ذلك على أدواتها المتعددة والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة.

فالنفقات العامة تمثل جانبا حيويا في رسم السياسة المالية، كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، أما الإيرادات العامة تستعملها الدولة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي أما بالنسبة للموازنة العامة تعتبر أداة هامة من أدوات السياسة المالية، فهي تمثل خطة تنفيذية قصيرة الأجل تحاول أن تترجم برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية إلى برامج سنوية يتم من خلالها تنفيذ البرامج والخطط العامة، وتنسيق مختلف النشاطات والفعاليات الاقتصادية وتوفير الرقابة، والإشراف على نشاط الحكومة.

وقد تطورت السياسة المالية بدءا بالدور المحايد في إطار ما تضمنته المالية العامة الكلاسيكية، وصولا إلى السياسة المتدخلة في إطار النظرية الكينزية، وبالتالي أصبحت تمارس دورا هاما وإيجابيا في معظم جوانب الاقتصاد كما تبين لنا أن هدف السياسة المالية في الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية، بينما في الدول المتقدمة الشغل الشاغل لها هو العمل على تحقيق الاستقرار السياسي.

# الفصل الثاني

الإطار النظري للأزمة الحالية

مدخل

لقد شهدت أسواق رؤوس الأموال العالمية اضطرابات عميقة، وهذا من خلال الأزمات المالية، ويرجع أسباب القلق والاضطراب والاهتمام بهذا الموضوع إلى الآثار السلبية التي خلفتها هذه الأزمات خاصة المالية منها.

فالأزمة المالية التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية بداية سبتمبر 2008، كان منبع حدوثها القطاع المالي الأمريكي وبالتحديد الاستثمارات المالية في قطاع العقار. وقد أدت هذه الأزمة إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة، ليست فقد في الاقتصاد الأمريكي وإنما الاقتصاد العالمي ككل، وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الأزمة المالية وأبعاد الأزمة المالية العالمية 2008، واهم الآثار المترتبة عنها، وذلك من خلال المباحث التالية

المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية.

المبحث الثاني: أبعاد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي.

### المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية

لقد أصبح مصطلح الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار، وتأتي الأزمة المالية في مكانة متميزة في بؤرة الاهتمام بين غيرها من الأزمات لما لها من أثر مباشر على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى:

- مفهوم الأزمة المالية وأنواعها.
- أسباب الأزمات المالية وقنوات انتشارها.
- المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية.

### المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

قبل التطرق إلى مفهوم الأزمة المالية لابد من الإشارة إلى مفهوم كلمة أزمة، لغة واصطلاحاً.

#### أولاً: تعريف الأزمة

1- لغة: "تعني الشدة والقحط"، يقال تآزم الشيء: أي اشتد وضاق، وتآزم أي أصابته أزمة والأزمة: الضيق والشدة، ويقال: أزمة سياسية، أزمة مالية... إلخ.<sup>1</sup>

وتعني الأزمة في معالم اللغة العربية القحط والشدة، وهي تشير إلى حالة طارئة وموقف استثنائي مغاير ومخالف لمجريات الأمور الاعتيادية.<sup>2</sup>

#### 2- اصطلاحاً:

تتحدّر من الكلمة الفرنسية crise (= أزمة) ومن اللاتينية crisis التي تتحدّر بدورها من اليونانية kpicic، وتكتب عادة krosis وفق الحروف اللاتينية Kpicic

(krosis) ← crisis ← crise

1- إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009، ص 18.

2- يوسف أبو فار، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية، ط1، الأردن، دار وائل للنشر، 2015، ص 37.

وقد ظهرت كلمة "krisis" اليونانية بداية في الاصطلاح التشريعي بمعنى لحظة الحكم"، ثم استخدمت في الطلب.

أما قاموس روبيرت التاريخي le robert historique ظهرت كلمة الأزمة في الأدبيات الفرنسية في القرن الرابع عشر.<sup>1</sup>

### ثانيا: تعريف الأزمة المالية

لقد عرفت الأزمة بعدة تعريفات، نذكر منها:

**التعريف الأول:** "الأزمة المالية هي موقف صعب يتعرض له اقتصاد دولة أو اقتصاد مجموعة من الدول، وهذا الموقف يؤدي إلى تهديد كبير لهذا الاقتصاد وقطاعاته ومحاوره، وغالبا ما يأتي هذا التهديد بصورة مفاجئة رغم البوادر والإنذارات المبكرة التي تتوقعه".<sup>2</sup>

**التعريف الثاني:** "الأزمة المالية هي اضطراب حاد مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى".<sup>3</sup>

**التعريف الثالث:** "الأزمة المالية هي الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة".<sup>4</sup>

**التعريف الرابع:** "الأزمة بمعناها العام هي خلل نتيجة لأوضاع غير مستقرة، يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية وغالبا ما تكون بفعل الإنسان".<sup>5</sup>

1- إبراهيم أبو العلا وآخرون، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، ط1، جدة، مركز النشر العالمي، جامعة الملك عبد العزيز، 2009، ص، 05، 06.

2- يوسف أبو فار، مرجع سبق ذكره، ص37، 38.

3- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الإسكندرية، دار الجامعية، 2009، ص 189.

4- مفتاح صالح، معارفي فريدة، قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية إسلامية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامي، الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، يومي 6 و7 أبريل، 2009، ص2.

5- عماري عمار، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، مداخلة من الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20، 21 أكتوبر، 2009، ص 02.

وبصفة عامة تعكس الأزمة المالية انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي.

### ثالثاً: أنواع الأزمات المالية

للأزمات المالية العديد من الأشكال، ويمكن عرض الأنماط الآتية للأزمات المالية:

1- **الأزمات المصرفية:** الأزمات المصرفية هي ارتفاع مفاجئ وكبير في سحبات الودائع من البنوك التجارية، وينبع من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة يؤدي هذا إلى انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة ومنها يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية، ولعل هروب الودائع من المصارف في كوريا واندونيسيا نتيجة للمشاكل المتمثلة في تدهور نوعية الموجودات المصرفية وتدهور الثقة في الجهاز المصرفي سبب مهم في تحديد الأزمة المصرفية في تلك الدول.<sup>1</sup>

2- **أزمات العملة وأسعار الصرف:** تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهامها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث تلك الأزمات عند اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تيلندا وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997، ويلاحظ أن بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي، أما البعض الآخر فيلعب دوراً أساسياً في تباطؤ النمو الاقتصادي وحدوث الانكماش بل قد تصل إلى درجة الكساد.<sup>2</sup>

1- عبد الغاني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، الملتقى الدولي، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية السياسيات والإستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية، الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20، 21 أكتوبر 2009، ص 205، 206.

2- Dittmer, Lowell, "The Asian Financial Crisis and the Asian Developmental State: Ten Years After", Asian Survey, 2007, Vol 47, No 6, P 829.

3- أزمات أسواق المال "حالة الفقاعة": يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق رأسمال بسبب ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة أي عندما ترتفع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراء من أجل الاستثمار لتوليد الدخل، وهنا يصبح انهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط، حيث يكون هناك اتجاه قويا لبيع تلك الأصول، تبدأ أسعارها في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر لأسعار الأصول الأخرى في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى.<sup>1</sup>

4- أزمة الديون الخارجية: هي الأزمات التي تنشأ عندما تعجز الدولة عن سداد قروضها والفوائد المترتبة عليها وتعتبر هذه الأزمة من أخطر الأزمات المالية لكونها تجعل الدول أكثر تبعية وأضعف موقفا ماليا أمام العالم الخارجي، وترتبط أزمة الديون عندما يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته مما يؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، وقد يحصل تعثر في السداد لمجموعة من الأسباب أهمها الملاءة المالية المشكوك بها للمقترض وتساهل إدارة البنوك في منح الائتمان دون ضمانات كافية من المقترض.<sup>2</sup>

#### المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية وقنوات انتشارها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم الأسباب المؤدية لحدوث الأزمات المالية، إضافة إلى قنوات انتشار هذه الأزمات من أحد أقسام النظام المالي

أولاً: أسباب الأزمات المالية: لا يمكن حصر الأسباب التي أدت إلى إحداث أزمات مالية في سبب أو سببين، وإنما هناك جملة من العوامل تتضافر سواء تلك المتعلقة بأسباب الاقتصاد الكلي أو الجزئي، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي:

1- هيثم يوسف محمد عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، ط1، الأردن، دار وائل للنشر، 2015، ص 39.  
2- عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، ط1، عمان، دار صفاء للنشر، 2014، ص 183.

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي: تتمثل في تقلبات أسعار الفائدة العالمية إذ تؤثر المصادر الخارجية للأزمات المالية في الدول النامية فتؤثر على تكلفة الاقتراض وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك التقلبات في شروط التبادل التجاري فانخفاض هذا الأخير يجعل عملاء البنوك الذين يتعاملون بالتصدير والاستيراد غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم خاصة خدمة الدين، وقد شكل انخفاض شروط التبادل التجاري سببا رئيسيا في الأزمات المالية في فنزويلا والإكوادور، وذلك لاعتمادها على صادرات النفط وصغر حجم اقتصادياتها.

ومن المتغيرات الكلية الأخرى المتعلقة بالأزمات المالية هي التغيرات في معدلات التضخم ومدى تقلب الأسعار، بالإضافة إلى أسعار الصرف الحقيقية وغيرها إذ أنها كانت سببا مباشرا أو غير مباشرا لحدوث العديد من الأزمات.<sup>1</sup>

## 2- اضطرابات في القطاع المالي

القروض التي تسبق حدوث الأزمات المالية نتيجة ما يلي:<sup>2</sup>

- التوسع في منح الائتمان: القروض الاستهلاكية أو العقارية، وتركزها في نوع معين مثلا القطاع العقاري وهذا ما يجعل حالة عدم التلاؤم بين خصوم وأصول البنوك؛

- انهيار الأسواق المالية ويكون بصورة متكررة؛

- عدم التحضير الكافي للتحرير المالي، حيث يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للقطاع المالي، كما نعلم أن التحرير المالي يعني دخول بنوك أخرى إلى السوق المالي مما يزيد الضغوط التنافسية على البنوك المحلية؛

1- عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، مرجع سبق ذكره ص 186.

2- ناجي التوني، الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار المصرفية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، ماي/أيار الكويت 2004، ص 05.

- التدفقات المالية الكبيرة إلى ومن الخارج حيث يؤدي الفائض إلى انهيار أسعار الصرف المحلية الذي يؤثر على المؤسسات المحلية خاصة المقترضة من العالم الأجنبي .

3- تشوه نظام الحوافز: يعد من أهم الأسباب، حيث أن مدراء البنوك والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة، خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن مقدرته.

ومن ناحية أخرى فقد دلت التجارب العالمية أيضا على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبرتها كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية، وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم ينجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها، لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات بحيث لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة وفي طريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان، كما أن الإدارات العليا في حالات متعددة نجحت في أن تخفي الديون المعدومة للمصرف لسنوات، وذلك نتيجة ضعف الرقابة المصرفية من ناحية، وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى، وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على السابقة لتفادي لحدوثها الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها.<sup>1</sup>

4- سياسات سعر الصرف: لسياسات سعر الصرف دورا مؤثرا في حدوث الأزمات المالية وخاصة في ظل أسعار الصرف الثابتة، لعدم قدرة البنك المركزي أن يأخذ دوره بصفته الملاذ الأخير للاقتراض بالعملة الأجنبية، لأن الأخير سوف يخسر حجما كبيرا من احتياطياته النقدية الأجنبية وإذ لم يمتلك البنك الاحتياطات اللازمة، فسوف تحدث أزمة العملة، وسوف ينعكس هذا في ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقد وارتفاع أسعار الفائدة المحلية وتفاقم حدة الأزمات على القطاع المصرفي،

1- المرجع نفسه، ص 07.

وعندما تتبع سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة تؤدي إلى تخفيض قيمتها وزيادة الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أقل اتساقاً مع متطلبات الأمان المصرفي.<sup>1</sup>

### ثانياً: قنوات انتشار الأزمات المالية

هناك عدة قنوات يمكن للأزمة أن تنتشر من خلالها وهي كالتالي:<sup>2</sup>

**القناة الأولى:** وتمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلباً على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها، وهو ما حدث في أزمة المديونية 1982.

**القناة الثانية:** وتبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك، سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك، والشاهد على ذلك ما حدث إبان الأزمة البنكية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929.

**القناة الثالثة:** أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.

**القناة الرابعة:** إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين (الأجانب خاصة)، فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

**القناة الخامسة:** قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك، إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، وهو ما يسبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

1- عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

2- عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، 2009-2010، ص 13، 14.

القناة السادسة: إذ تم إفلاس العديد من البنوك ذات الاستثمارات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

القناتين السابعة والثامنة: وتمثلان الانتقال من الأزمة من أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات هي غالبية الحدوث، بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمارات في الأسهم.

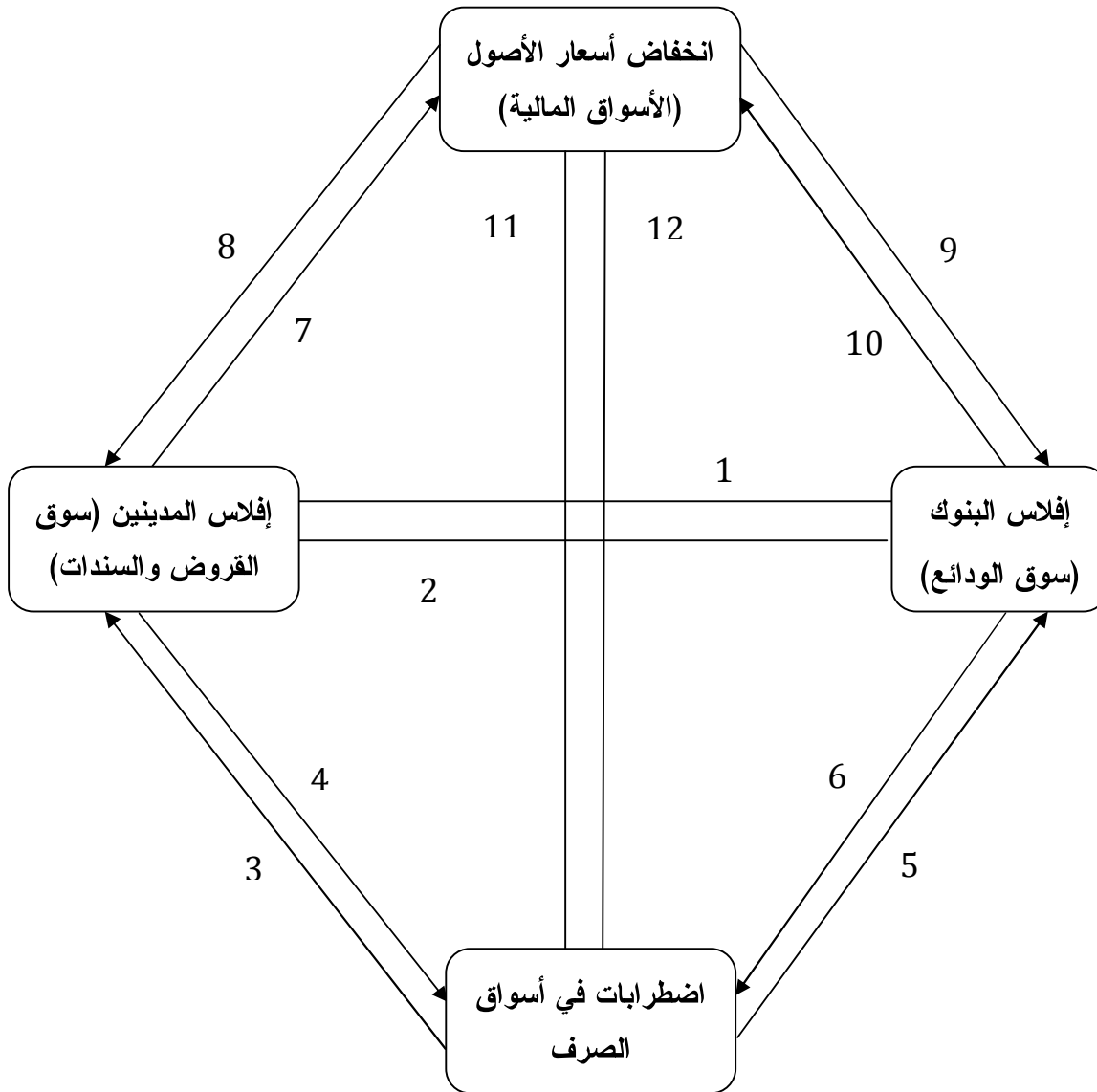
القناتين التاسعة والعاشر: وتعتبر عن انتقال الأزمة من أسواق الصرف إلى أسواق المال والعكس، حيث أن عدد كبير من البنوك تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين، أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك وخاصة في الدول المتقدمة، تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية.

القناتين الحادية عشر والثانية عشر: وتصف كيف يمكن للأزمة في أسواق الصرف أن تتحول إلى أزمة في أسواق المال والعكس، مثلا عند تخفيض العملة، يحدث هلع لدى المستثمرين الأجانب ويقبلون بالتخلي عن أوهم المالية المقيمة بتلك العملة.

والشكل التالي يوضح مختلف قنوات انتقال الأزمة المالية عبر أقسام النظام المالي

الواحد وذلك على النحو التالي:

الشكل رقم (1-2): قنوات انتشار الأزمات المالية



المصدر: كمال رزيق، حسن توفيق، الجوانب النظرية للأزمة المالية، المؤتمر العلمي حول تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009، ص 12.

### المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية

توجد عدة مؤشرات لحدوث أزمة مالية، ويمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية التقليدية الدالة على إمكانية تعرض الدولة للأزمات وصددمات أو هزات في سوق الأوراق المالية والأسهم أو تعرضها لأزمة في العملات في مصنفين<sup>1</sup>.

1- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2003، ص 39.

- 1- التطورات في السياسات الاقتصادية الكلية التي تهز ثقة المستثمرين.
- 2- الخصائص الهيكلية للسوق أو خصائص التركيب التي تجعله عرضة لأن يفقد المستثمرين الثقة فيه.

ويقدم لنا الجدول التالي قائمة بهذه المؤشرات.

- الجدول (1-2): المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية.

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنوية
- ارتفاع معدل التضخم.	- نظام (جمود معدلات التبادل).
- نمو سريع في التدفق النقدي.	- إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات.
- انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات.	- قطاع التصدير أكثر تركيزاً.
- عجز مالي متزايد.	- ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية.
- ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد.	- ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل.
- النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	- تحرر سوق المال الحديث.
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض.	- إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها.
- ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	- أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية.
- نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية.	- انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم.
- انخفاض الاحتياطي العالمي.	- سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم.
- انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي.	- سيطرة بعض الصناعات على سوق الأسهم.
- ارتفاع معدل الأسعار والأرباح.	- الرقابة على دخول السوق والخروج منه.
- ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.	

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،

2003، ص 39.

## المبحث الثاني: حقيقة وأبعاد الأزمة المالية العالمية 2008

تعرض الاقتصاد العالمي سنة 2008 إلى أزمة مالية حقيقية عصفت بالأسواق المالية وأثرت على البنوك والمؤسسات المالية بصفة خاصة وبشكل لم يسبق له مثيل منذ أزمة 1929، وتعود بداية الأزمة إلى آب/عام 2007، عبر ما يسمى بأزمة الرهن العقاري، وللوقوف على حقيقة وأبعاد الأزمة المالية العالمية يتحتم علينا البحث في الإطار الزمني لهذه الأزمة وكيفية نشأتها وظروف تطورها، والتعرف على أسبابها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، وفي الأخير الجهود الدولية والإقليمية المبذولة من أجل احتوائها.

### المطلب الأول: نشأة وتطور الأزمة المالية العالمية

تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية توصف بأنها الأسوأ ربما منذ أزمة الكساد الكبير على حد تعبير الخبراء الاقتصاديين فمنذ مطلع عام 2007 تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. كان من أهم تلك المؤشرات الارتفاع المطرد في أسعار البترول؛ بتكرار الأزمات الاقتصادية في الأسواق العالمية؛ أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وارتفاع معدل البطالة.

ففي يناير 2008، ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى 147 دولار للبرميل في يوليو، وذلك قبل أن تبدأ في الانخفاض بعد ذلك وقد أدى ذلك إلى قفزة كبيرة في أسعار السلع الأساسية مما هدد بحدوث ركود أو كساد تضخمي.<sup>1</sup>

أما في النصف الثاني من عام 2008 فقد شهدت أسعار معظم السلع انخفاضا في ظل التوقع لحدوث كساد عالمي.

1- فريد كورنل، كمال زريق، الأزمة المالية مفهوم أسباب وانعكاسات على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، 2013، ص 10.

من ناحية أخرى سجلت معدلات التضخم العالمية مستويات تاريخية حيث كان هناك اتجاه عام لزيادة عرض النقود خاصة من قبل البنك المركزي الأمريكي، في محاولة لتخفيف من حدة أزمة الرهن العقاري، ارتفعت احتياطات النقد الأجنبي للبلاد المصدرة للبتروول، مع الافتقار إلى حزمة من السياسات النقدية المناسبة، وذلك للاحتفاظ بالمعدلات المستهدفة لأسواق النقد وأسعار الفائدة.<sup>1</sup>

أولاً: أزمة الرهن العقاري.

للرهن العقاري عدة تعريفات نذكر منها:

رهن (Mortgage)، وبيع، وإجارة، وبيع أثناء الإيجار، في حين أن كلمة (Mortgage) تعني في اللغة الإنجليزية (الرهن)، وأصلها في اللغة اللاتينية، مكونة من مقطعين (Mor) وتعني: الموت، و(Gage)، وتعني: الرهن، أي الرهن المميت.<sup>2</sup> في البداية، عادة ما كانت البنوك الأمريكية تقوم بتمويل عمليات الاقتراض بنظام الرهن العقاري وكان حجم التمويل العقاري محدوداً بمقدار مدى ما يتوافر لدى تلك البنوك من سيول مصدرها عملاؤها المودعون.

وفي ظل هذا النظام خضعت أسواق الرهن العقاري لدرجة عالية من التنظيم وكان الائتمان العقاري يخضع لسيطرة جهات الإقراض المتخصصة التي واجهت قدراً محدوداً من التنافس، وقد وضعت القواعد التنظيمية حدوداً قصوى لأسعار الفائدة وحدوداً للقروض العقارية وفترات السداد وأسفرت هذه القواعد التنظيمية عن ترشيد استخدام الائتمان في أسواق الرهن العقاري.<sup>3</sup>

1- فيصل نافع كعيد العاني، تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص 04، 05.

2- محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إندار للأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، ط1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2011، ص، 132، 133.

3- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 152.

وفي بداية الثمانينات ومع تحرير أسواق الرهن العقاري في العديد من الدول المتقدمة، وبدأت تظهر الضغوط التنافسية من جهات الإقراض غير التقليدية، وترتب على ذلك تفاعل الأسعار واتساع نطاق الخدمات المتاحة مما أدى إلى زيادة قروض المستهلكين للحصول على القروض العقارية، وبرغم تحرير أسواق الرهن العقاري التي أخذت أشكالاً مختلفة إلى أنها في الولايات المتحدة الأمريكية تزامنت عملية تحرير أسواق التمويل العقاري مع الإلغاء التدريجي للقيود على أسعار الفائدة في بداية الثمانينات وفي نفس الوقت ترتب على إنشاء رهون عقارية في الأسواق الثانوية سهولة كبيرة في تمويل القروض عن طريق أسواق رؤوس الأموال.

وقد أدى كل ذلك إلى تشجيع مجموعة كبيرة من البنوك والمؤسسات المالية على الدخول إلى أسواق الرهن العقاري، وارتفعت نسب إجمالي قروض المستهلكين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا إلى ما يزيد عن ضعف ما كانت عليه في الثمانينات واقترن هذا التطور باستخدام أدوات جديدة مرتبطة بالقروض العقارية وسياسات إقراض متطورة، أسهمت كل هذه العوامل في سرعة نمو الائتمان العقاري في هذه الدول والحصول على القروض المرتبطة بالمساكن بسهولة أكبر بسبب زيادة تنوع مصادر التمويل.<sup>1</sup>

ولعل أهم ما ميز أسواق الرهن العقاري في الدول المتقدمة الخصائص التالية:<sup>2</sup>

- زيادة نسبة القروض على القيمة أي نسبة القرض العقاري إلى قيمة المساكن، وزيادة مدة القرض وارتفاع نسبة القرض إلى القيمة يفسح المجال للمقترضين لاقتراض المزيد.

- إمكانية تكرار الاقتراض لضمان قيمة المسكن.

1- صفوة عبد السلام عوض الله، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات دول الخليج، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص 4، 5، متاح على الرابط <http://www.al.azmah.com.car24> 2016/03/14.

2- نبيل شحاتة، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، المجلة الاقتصادية، العدد 01، 15-31 أكتوبر القاهرة، 2008، ص 32.

- إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية، أي سهولة المقترضين على التمويل وبالتالي زيادة تقديم قروض أخرى للمستهلكين.
- ثانيا: المراحل الكبرى في الأزمة المالية منذ اندلاعها.
- يمكن تلخيص أهم المراحل التي مرت بها الأزمة المالية العالمية والتي ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية بداية 2007 في النقاط التالية:
- فيفري 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (المنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدر كافي على التسديد، مما سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة).
- أوت 2007: البوصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- أكتوبر - ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها سبب أزمة الرهن العقاري.
- 22 جانفي 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاث أرباع النقطة إلى 3,5% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2% بين جانفي ونهاية أفريل.<sup>1</sup>
- 17 فيفري 2008: الحكومة البريطانية تؤمّم بنك (نورذرن روك).
- 11 مارس 2008: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.
- 16 مارس 2008: جي بي مورجان تسييس يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي (بيير ستيرنز) بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.
- 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري (فريدي ماك) و(فاني ماي) تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتها، مع كفالة ديونها حتى حدود 200 مليار دولار.

1- مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 8، ديسمبر 2010، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 9، 10.

- 15 سبتمبر 2008: اعتراف بنك الأعمال "ليمان برانرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية "بنك أوف أمريكا" شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو "ميريل نينش".
- عشر مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- 16 سبتمبر 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤمنان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "إيه آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 97,9 في المائة من رأسمالها.
- 17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- 18 سبتمبر 2008: البنك البريطاني "لويدتي أس بي" يشتري منافسه "اتش بي ا واس" المهددة بالإفلاس.
- السلطات الأمريكية: تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- 19 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي "جورج بوش" يوجه نداء إلى "التحرك فوراً" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تغطي على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
- الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية.

- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يشتري "جي بي مورغان" منافسه "ميوستوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

- 28 سبتمبر 2008: مجلس النواب يدرس خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق الكونغرس وفي أوروبا يجري تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسنبورغ، وفي بريطانيا جرى تأمين بنك "براد فورويبلي".

- 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ و"ول ستريت" تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حيث واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة إياها من إعادة التمويل. أعلن تسيتي غروب الأمريكي أنه سيشتري منافسه "ومأكوفيا" بمساعدة السلطات الفيدرالية.

- 01 أكتوبر 2008: مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المعدلة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية

لقد تعدد الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة المالية العالمية ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

أولاً: سياسات الإقراض : قد تتوسع بعض المصارف في سياسات الإقراض في مرحلة الازدهار الاقتصادي نتيجة لأسباب عديدة منها:

- الرغبة في الحصول على حصة أكبر من السوق بسبب دوافع المنافسة والأرباح.

1- محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مداخلة ضمن مؤتمر الأزمة المالي العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد العربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس لبنان، يومي 14، 13 آذار 2009.

2- شعبان فرج و حميد عبد الله، مدى إسهام التوريق في إحداث أزمة الرهن العقاري المصرفي مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر أيام 14 و 15 نوفمبر 2009، ص ص 9-10.

• التدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض. حيث تشير الوقائع المتعلقة بالأزمة الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا إلى أن الحكومات تدخلت بدرجة أكبر من اللازم في قرارات الائتمان المصرفي وفرضت على المصارف تمويل بعض المشروعات بطريقة إجبارية على الرغم من عدم وجود جدوى اقتصادية لهذه المشروعات، كما أن الضوابط غير المحكمة على الإقراض بسبب مظاهر الممارسات الرديئة في الإدارة ( إقراض بعض الأعضاء، والمسؤولين التنفيذيين في البلد) لعبت دوراً كبيراً في توسع حجم الإقراض المصرفي.<sup>1</sup>

### ثانياً: ارتفاع المديونية

التي طالت المستهلكين والحكومات، فقد أصبح الاقتصاد الأمريكي الذي مول إعادة إعمار أوروبا والعالم بعد الحرب العالمية الثانية، المقرض الأول في العالم. وأصبحت الولايات المتحدة تعاني من العجز المستديم في الموازنة والميزان التجاري، وحتى قطاع الأسر أصبح يقترض وبشراهة حتى انخفض معدل الادخار إلى ما يقرب من الصفر، قد أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4,3 تريليون دولار في عام 1990 إلى 8,4 تريليون دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليون دولار عام 2007 متجاوزة حاجز 10 تريليون دولار بنهاية أيلول 2008. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة من الدول التي تعاني من مشكلة مديونية عامة مزمنة وحادة، ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارة الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضاً، فقد فاق إجمالي الديون الخاصة الأمريكية حاجز 40 تريليون دولار خلال 2008 بلغ منها حوالي 7 تريليون دولار ديون عقارية، مشكلة أكثر من

1- بويوسف وسيلة، عباسي هاجر، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم

الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 11.

نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، وكما سبق الإشارة فإن هذه الديون العقارية قد ساهمت مساهمة فاعلة في خلق الأزمة المالية الحالية.<sup>1</sup>

### ثالثاً: غياب الرقابة

تقوم البنوك المركزية بالرقابة على المصارف، بواسطة السياسات النقدية والمصرفية، وتحديد نسب الاحتياطي النقدي، ونسب السيولة، ومعدلات الفائدة، و ضمانات، وغير ذلك. فإذا استرخت البنوك المركزية في الرقابة والمحاسبة أمكن للبنوك أن تتوسع في منح الائتمان وأن تخالف قواعد الرقابة ولوائحها، طمعا في الاستزادة من الأرباح ولو أدى ذلك إلى الاستزادة من المخاطر ولعل هذا الأمر هو أيضا من أهم أسباب وقوع الأزمة المالية الحالية.<sup>2</sup>

### رابعاً: التوريق

عندما نتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية، يقوم باستخدام هذه المحفظة من الرهون العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة وهو ما يطلق عليه بالتوريق، حيث ان البنك لم يكتفي بالاقتراض الأولى لضمان هذه العقارات، بل اصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظة من الرهون العقارية كضمان للاقتراض الحديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكة الاقتراض من البنك ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، لاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهذه هي المشتقات المالية وتستمر العملية في موجة بعد موجة بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى هكذا أدى تركز الاقتراض في قطاع واحد العقارات على زيادة المخاطر، وساعدته الأدوات المالية الجديدة المشتقات على تفاقم الخطر بزيادة إحجام الإقراض موجة تلو الموجة.<sup>3</sup>

1- بوعكاز نوال، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص 175، 176.

2- رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية هل نجد لها في الإسلام حلا، ط1، بيروت، دار القلم، 2010، ص 27.

3- الجوزي جميلة، أسباب الأزمة المالية العالمية وجذورها، مداخلة قدمت في مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، المنظم بجامعة الجنان، لبنان يومي 13-14 مارس 2009، ص9.

خامسا: وكالات التصنيف الائتماني ومساهمتها في الأزمة المالية العالمية يعرف التصنيف الائتماني بأنه عبارة عن عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وفي نفس الوقت لا يعتبر التصنيف ضمانا بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

ويوضح الجدول التالي مستويات التصنيف الائتماني حسب أهم الوكالات الدولية.

**الجدول رقم (2-2): التصنيف الائتماني حسب وكالات Moody's و S&P و Fith**

الخصائص	فيتش	شاندرد أند بورز	موديز
أقصى درجة الأمان	AAA	AAA	Aaa
جودة عالية أو جودة جيدة	AA+	AA+	Aa1
	AA	AA	Aa2
	AA-	AA-	Aa3
متوسط الجودة	A+	A+	A1
	A	A	A2
	A-	A-	A3
جودة أقل من المتوسط	BBB+	BBB+	Baa1
	BBB	BBB	Baa2
	BBB-	BBB-	Baa3
مضاربة	BB	BB+	Ba1
	BB	BB	Ba2
	BB-	BB-	Ba3
مضاربة شديدة	B+	B+	Ba
	B	B	B2
	B-	B-	B3
مضاربة شديدة		CCC+	C
		CCC	C
		CCC-	C
وجود مشاكل	DDD		
	DD		
	D		

*La Source: FMishkim, Monnaie, banque et marches financiers, Pearsou Education France, 9 edition, Paris 2010, p 146.*

تمثل الفئة AAA أعلى تصنيف لجودة السندات، وتعتبر السندات المصنفة في المجموعات الأولى من كلى التصنيفين فئات الاستثمار، وتتميز بارتفاع القدرة على سداد فوائد وأصل الدين وفقا لترتيب كل مجموعة بالجدول، أما المجموعات الأخرى فتشمل السندات التي تتوافر على خاصة المضاربة، وتتميز بانخفاض جودتها، وتواجه باحتمالات التوقف عن السداد، وتتزايد تلك الاحتمالات كل ما انخفض التصنيف إلى أن تصل لدرجة التوقف الفعلي عن السداد.

لقد انتشر الفساد في الكثير من وكالات التصنيف في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية، بحيث كان التقييم لا يعبر عن حقيقة الجدارة الائتمانية للبنوك وشركات التأمين و شركات إعادة التأمين وشركات التعديل العقاري وبالرغم من أن الديون العقارية المدينين مرتفعي المخاطر قد اشترت من قبل بنوك كبيرة وقوية مثل، مورغان وستانلي، فقد قامت وكالات التصنيف الائتماني بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفا مرتفعا و آمنا، وبدرجة أعلى تصنيف (AAA)، وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الجهود الدولية المبذولة لاحتواء الأزمة

اتخذت العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية في العالم إجراءات، وأعلنت خطط لإنقاذ الأسواق المالية وفيما يلي تلخيص لمضامين أهم هذه الخطط والإجراءات.

#### أولا: خطة الإنقاذ الأمريكي

هي التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية هينري بولسون وصادق عليها مجلس النواب والشيوخ، وتهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود

1- محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية العربية دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 121، 122.

إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن، وهي الخطة التي حدد لها قانون اعتمادها مهلة تنتهي بنهاية عام 2009 مع احتمال تمديدتها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ أقرارها، تقوم على ضخ 700 مليار دولار لشراء الديون الهالكة.<sup>1</sup>

### ثانيا: خطة الدول الصناعية السبع

وضعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكندا) خطة تحرك لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وتعد أعضائها بمنع إفلاس البنوك الكبرى، وارتفعت القيمة على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة والرساميل.<sup>2</sup>

وتبقى الغاية الأساسية من وراء ذلك إعادة الثقة في أسواق المال في العالم، واستعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات قوية و متماسكة من قبل السلطات العامة، وتمكين البنوك من جمع رؤوس الأموال الكافية من القطاعين العام والخاص على حد سواء لتتمكن من مواصلة إقراض العائلات والشركات.<sup>3</sup>

### ثالثا: قيمة دول منطقة اليورو

وقد عقدت تلك القيمة في باريس يوم 2008/10/12، حيث أبدت دول منطقة اليورو استعدادها لضمان عمليات إعادة تمويل البنوك حتى نهاية 2009، مؤكدة أن في وسعها التدخل بعدة وسائل لدعم جميع الأموال للبنوك من خلال تقديم ضمانات أو تأمينات أو تدابير مماثلة.

1- زيدان محمد و حبار عبد الرزاق، دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة مع إشارة خاصة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كتاب الملتقى الدولي الرابع، ص 81 على الرابط: WWW.BENSAIDAMIN.QOLASITE.COM 2016/03/16.

2- المرجع نفسه، ص 81.

3- فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية، التنبؤ بالأزمة، فرص الإستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهةها، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20، 21 أكتوبر 2009، ص 11.

وجاء في البيان الصادر عن تلك القيمة أنه سيكون في وسع حكومات الدول المتعاملة باليورو وتبادل أسهم مشكوك فيها مقابل سندات رسمية وأن هذا التدبير سيبقى ساريا حتى 31 ديسمبر 2009.

كما أكدت البيانات أن الدول الأوروبية ستحول دون إفلاس البنوك المتعثرة عبر الوسائل المناسبة بما فيها إعادة التمويل مشددا في الوقت نفسه على حماية مصالح دافعي الضرائب.<sup>1</sup>

#### رابعا: قمة مجموعة دول العشرين G.20

لقد برز دور مجموعة العشرين تحت وطأت الأزمة المالية العالمية 2008، وقد انعقدت هذه القمة في ظل عدم توقع تحقيق نتائج ملموسة من الخطط المالية السابقة، وقد أقرت هذه المجموعة جملة من المبادئ، والتي كانت بمثابة إطار عام للنظام المالي والاقتصادي العالمي، تتمحور حول تعزيز الرقابة المالية على عمل السوق والبنوك الكبرى، بالعودة إلى مبدأ الرقابة على عالم المال، بغض النظر على حرية تدفق رؤوس الأموال ومبدأ تحرير الأسواق والمبادلات بدون قيود أو ضوابط بالإضافة إلى ضرورة تحديث النظام المالي العالمي وإصلاح المؤسسات المالية، مع ضرورة دعم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وتعزيز مواردهما قصد السماح لهما بأداء دور فعال في مواجهة الأزمة.<sup>2</sup>

1- عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 346.

2- نعيمة العربي، دور الوساطة المالية خلال فترة الأزمة المالية مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 293.

## المبحث الثالث: الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية من أشد الأزمات وأعنفها، فقد أحدثت العديد من الآثار على مستوى مختلف الاقتصاديات. سنحاول فيما يلي تحديد آثار هذه الأزمة في الاقتصاد العالمي، بدءاً بالدول المتقدمة، مع إشارة خاصة إلى الجزائر.

## المطلب الأول: آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول المتقدمة

تعتبر الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر الدول تضرراً، وذلك لكونها المسببة الرئيسية للأزمة وفيما يلي سنقدم أهم آثار الأزمة المالية العالمية على هذه الدول:

- 1\_ ارتفاع كبير جدا في نسبة الدين الحكومي العام إلى الناتج القومي، إذ ارتفع الدين الحكومي العام إلى الناتج الأمريكي 5 تريليونات دولار عام 2000 ليصل في عام 2008 إلى أكثر من 10 تريليونات دولار، وهو رقم قريب من حجم إجمالي الناتج القومي الأمريكي، ويمثل هذا المعيار مؤشرا خطيرا على مسار الاقتصاد الأمريكي، ويشكل عبئا كبيرا على مستقبل اقتصادها ضمن المدى القصير.<sup>1</sup>
- 2\_ تفاقم العجز في الميزانية والذي وصل لأقصاه في الربع الأول من عام 2008، حيث أصبح يمثل حوالي 9,2% من الناتج الإجمالي.<sup>2</sup>
- 3\_ ارتفاع إجمالي النفقات على الإيرادات المحققة، وحصول تراجع في حجم التجارة الخارجية الأمريكية بشكل مستمر، وكذا تراجع كبير في حجم السيولة المالية وفي حجم احتياطياتها النقدية من العملات العالمية.<sup>3</sup>

1- مراد علة، الأزمة المالية العالمية تأمل ومراجعة، مجلة بحوث اقتصادية غربية، العدد 48\_49، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، خريف 2009، ص 16.

2- محمد عبد الحميد عطيه، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال، باستخدام منهج دراسة الحدث، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2010، ص 259.

3- مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

4\_ في جويلية 2008، أعلنت عدة مصارف أمريكية وبريطانية إفلاسها، وكان أبرز المصارف الأمريكية بنك بير سيترز الذي اشتره "جي بي مورغان تشيز" الأمريكي بسعر متدن وبمساعدة مالية من الاحتياطي الفيدرالي، وأبرز المصارف البريطانية بنك "نورذن روك" الذي قامت الحكومة البريطانية بتأميمه، وبنك "ليانس أند أيستر" البريطاني الذي قام بنك "سانتندر" الإسباني بشرائه بقيمة 1,33 مليار جنيه فقط.<sup>1</sup>

5\_ انخفاض سعر العملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم، حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني وهو أدنى سعر له منذ التسعينات، كما وصل اليورو إلى ما بعد حاجز الدولار والنصف لأول مرة منذ صدور اليورو وهو ما أدى لتزايد التحول عن التعامل بالدولار الضعيف سواء من الأفراد أو الدول.<sup>2</sup>

6\_ انخفاض حاد في حجم المبيعات ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة، وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية "فورد" و"جينيرال موتورز"، هذه الأخيرة على وشك الإفلاس وهو ما يهدد بطرد مليوني عامل (كورتل ورزيق، 2009).<sup>3</sup>

7\_ انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.<sup>4</sup>

1- نبيل بوفليخ، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 48-49،

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، خريف 2009، ص 95.

2- محمد عبد الحميد عطية، ص 260.

3- على فلاح مناصري، وصفي عبد الكريم الكساسة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

4- المرجع نفسه، ص 19.

المطلب الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول النامية

تأثرت اقتصاديات الدول النامية بهذه الأزمة بأشكال وأنماط مختلفة وفي ما يلي أهم آثار الأزمة المالية العالمية على الدول النامية.

- انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية وبما أن الصادرات التي تقود ارتفاع معدلات النمو في هذه الدول فإن تراجعها ينعكس في تراجع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية؛<sup>1</sup>

- خسائر الصناديق السيادية التابعة للدول النامية والعاملة على مستوى الأسواق المالية للدول الصناعية المعنية بالأزمة؛<sup>2</sup>

- حجم الديون الخارجية للدول النامية شهدت ارتفاعا واضحا خلال الأزمة المالية العالمية، ارتفعت من (4,3) تريليون دولارا عام 2007 إلى نحو (4,7) تريليون عام 2008، فقد ارتفعت وتيرة الديون الخارجية في جميع المناطق النامية تقريبا؛<sup>3</sup>

- تراجع تحويلات العاملين إلى الدول النامية، ذلك أن هذه التحويلات أصبحت أحد مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية، حيث تشير بعض التقارير إلى أن إجمالي تحويلات العاملين في الخارج إلى الدول النامية انتقل من 96,5 مليار دولار سنة 2001 إلى 188,5 مليار دولار سنة 2005، وذلك بسبب التطور الحاصل في عدد العمالة المهاجرة حول العالم وانخفاض تكلفة خدمات التحويل، وتقف الولايات المتحدة على رأس عشرين دولة مرسله لتحويلات العاملين في العالم، مما يعكس درجة التأثير الذي يمكن أن تمارسه الأزمة على هذه التدفقات؛<sup>4</sup>

1- عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، مرجع سبق ذكره، ص 260.

2- عبد المجيد قدرى، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ربيع 2009، ص 20.

3- عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، مرجع سبق ذكره، ص 272.

4- عبد المجيد قدرى، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- التراجع في الطلب السياحي، يرى (Mcclalchy 2009) أن أحد المصادر المهمة الأخرى لتحقيق إيرادات وعوائد العملة الصعبة في الدول النامية هي السياحة ومنذ أيلول عام 2008 فإن عدد المسافرين قد تراجع بصورة حادة على مستوى العالم.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: آثار الأزمة المالية العالمية على الدول العربية

باعتبار الدول العربية جزء لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد فقد تأثرت بهذه الأزمة، ولكن درجة التأثير قد اختلفت من دولة إلى أخرى تبعا لحجم علاقاتها الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي، وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث تأثرها بالأزمة كما يلي:

#### 1- مجموعة الدول ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة

وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية وهي السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة.

انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الست، إذ انخفضت أسعار النفط بنسبة 50% من 150 دولار للبرميل في شهر أيلول إلى حوالي 77 دولار في الوقت الحالي، وهو ما سيؤثر على صادراتها وينعكس سلبا على معدات النمو الاقتصادي التي ستخضع إلى 4,2% في عام 2009 مقابل 5,7 عام 2008، ومن ناحية أخرى تشير بعض التقديرات إلى أن صناديق الثروات السيادية التي تستثمرها دول الخليج في الولايات المتحدة وأوروبا والتي قدرت أصولها في مايو ب 1500 مليار دولار عرفت تراجعاً في مداخيلها بنسبة 30% وخسرت 450 مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل، كما ستتأثر الاستثمارات العربية بالخارج وتختلف درجة تأثرها بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها، ومن المتوقع أن

1- يوسف أبو فارة، ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية عام 2008 وانعكاساتها على الدول النامية، كتاب الملتقى الدولي الرابع، ص 16.

يكون سعر برميل النفط في عام 2009 بين أربعين وخمسين دولار، وبين خمسين وسبعين دولار في آفاق عام 2010، وقد أعلنت السعودية كأكبر اقتصاد خليجي أن عجز ميزانيتها المتوقع لعام 2009 سيكون بحدود 17,3 بعد أن سجلت ميزانيتها لعام 2008 فائضا حقيقيا بلغ 160 مليار دولار، ورغم تأثير الأزمة إلا أن السعودية أكدت استمرارها في الإنفاق على المشاريع التنموية الضخمة، اعتمادا على فوائدها المالية المقدرة ب 440 مليار دولار.

وبالنسبة للبورصات العربية يسودها الخوف والفرع مما أصابت المستثمرين في العالم، خاصة مع انهيار بورصة وول ستريت بنيويورك، وبورصة اندونيسيا، حيث تراجعت أسواق المال العربية وشهدت مؤشرات انخفاضا مستمرة بنسبة 37% سجلت خسائر كبيرة خاصة على قطاعي العقارات و البنوك في مختلف الأسواق، مع استمرار القلق حول مصدر تلك النشاطات الاستثمارية التي تجمع هذين القطاعية في عدة دول بالمنطقة، كذلك فإن سحب الكثير من الصناديق الاستثمارية الأجنبية لأموال من أسواقنا المالية سيزيد من حدة الأزمة وقد تكون أسوء بكثير لو استمر الوضع، كذلك مما يسبب كارثة حقيقية للأسواق المالية.<sup>1</sup>

## 2- مجموعة الدول ذات درجت الانفتاح الاقتصادي والمالي المتوسط.

وتشمل هذه المجموعة مصر وتونس والأردن.

إن تأثر هذه المجموعة بالأزمة يكون أقل من سابقتها باستثناء تأثر البورصات فسيكون في مستوى تأثر بورصات المجموعة الأولى، وفيما يلي عرض مدى تأثير الأزمة على كل من هذه الدول.

2-1- بالنسبة لتونس: نتج عن الأزمة المالية العالمية تراجعا حادا في معدلات النمو الاقتصادي في دول العالم لا سيما الصناعية منها، وبالتالي تدني مستويات التبادل الدولي

1- فريد كورتل، كمال زريق، مرجع سبق ذكره، ص 12.

وانحسار حركة التجارة الدولية، وباعتبار الاقتصاد التونسي يعتمد أساساً على ثلاثة قطاعات رئيسية (قطاع الزراعة، السياحة، وبعض الصناعات الخفيفة)، فإن انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية التي تشكل نسبة 65% من الصادرات التونسية، ونقص حركة السياحة العالمية خاصة تلك الوافدة من أوروبا والتي تمثل القسم الأكبر من السياحة إلى تونس، هذه العوامل من شأنها التأثير بشدة على إيرادات الدولة واحتياجاتها من النقد الأجنبي، وبالتالي تعثر مشاريع التنمية سواء القائمة أو المبرمجة، نتيجة لنقص التمويل الكافي والتأخر في إنجاز برامج التنمية المخططة، مما سينعكس سلباً على الوضعية الاقتصادية بدءاً بارتفاع معدلات البطالة التي تتعدى نسبة 17,78% وزيادة العجز في الميزان التجاري، ناهيك عن تأزم الأوضاع الاجتماعية.<sup>1</sup>

2-2- بالنسبة لمصر: أدت الأزمة المالية العالمية إلى حدوث تباطؤ في نمو الاقتصاد المصري نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، ليتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6%. وفي أسوأ الظروف إلى 5% خلال العام المالي الحالي 2009، وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمي حيث أن 75% من الناتج المحلي الإجمالي يتمثل في التبادل التجاري، فنحو 32% من الصادرات المصرية تتجه للولايات المتحدة الأمريكية، وتأتي 32,5% من الواردات من أمريكا والاتحاد الأوروبي، وتلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وتتوقع وزارة التنمية الاقتصادية أن تبلغ صافي الخسائر الناتجة عن الأزمة أكثر من 4 مليار دولار خلال العام المالي 2009، وأكثر القطاعات تضرراً هو قطاع الصناعات التحويلية، حيث من المتوقع تراجع الصادرات السلعية بنحو 2,2 مليار دولار.<sup>2</sup>

1- عبد الغني بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

2- علي فلاح المناصر، وصفي عبد الكريم الكساسبة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها تداعياتها، وسبل العلاج، المؤتمر الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات الفرص الآفاق، جامعة الزرقاء، الأردن، أيام 3 و5 نوفمبر 2009.

2-3- بالنسبة للأردن: لم يشهد الاقتصاد الأردني حتى الآن أية تداعيات سلبية على قطاعاته الاقتصادية باستثناء الانخفاض الحاد في بورصة عمان الذي وصل إلى حد 40% في المدى القريب، ستبقى بورصة عمان وكل البورصات العربية المكان الذي تنقلب فيه تداعيات الأزمة بفضل العامل النفسي الذي يسيطر على السوق من جانب، وتزايد أعمال المضاربة من جانب آخر، إلا أن ما يحدث قد يتسبب في تشدد البنوك في عمليات الإقراض وتقديم التسهيلات الأمر الذي قد يؤثر سلباً.<sup>1</sup>

### 3- مجموعة الدول ذات درجة الانفتاح الاقتصادي المالي المنخفضة

وتشمل الجزائر وليبيا والسودان، اليمن ودول أخرى والتأثير على هذه المجموعة يكون أقل مقارنة بمجموعة الدول السابقة وفي هذا الصدد سنتطرق إلى تأثير الأزمة على الجزائر.

### آثار الأزمة المالية العالمية على الجزائر

الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية تأثر بالأزمة المالية العالمية، ولكن أقل مقارنة بالدول الأخرى وسنوجز أهم آثار الأزمة على الاقتصاد الجزائري فيما يلي:<sup>2</sup>

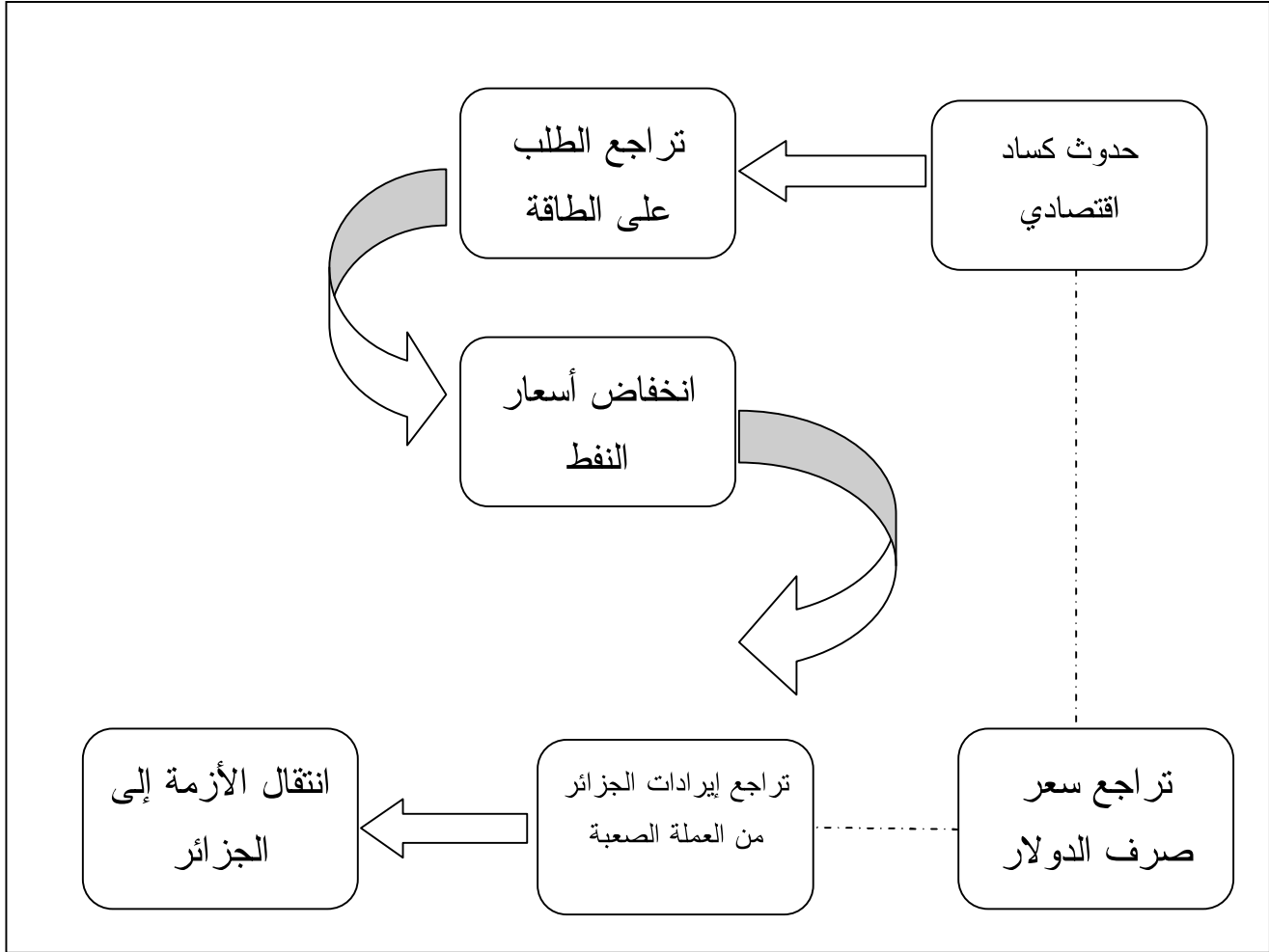
إن تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية مرتبط أساساً بحالة الكساد التي ستهيمن على الاقتصاد العالمي، وعلى اعتبار أن الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي (98,01% من إجمالي قيمة الصادرات لسنة 2007)، إذ يشكل قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للدخل الوطني، فإن انخفاض أسعار البترول من 147 دولاراً للبرميل في شهر فيفري 2008 إلى 33,87 دولاراً للبرميل في شهر ديسمبر من

1- المرجع نفسه.

2- عبد المجيد قدرى، جميلة الجوزي، الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2009، ص 97-98.

نفس السنة، سيؤثر على وضع الموازنات العامة، وعلى معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح هذه الآثار في المخطط الموالي:

- الشكل رقم (2-2): آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري



المصدر: عبد المجيد قدي، جميلة الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

ويمكن تلخيص أهم آثار الأزمة المالية العالمية على الجزائر في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- الزيادة المطردة في عجز الموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية، ستؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وما دامت 28% من صادرات الجزائر يتم فوترتها بالدولار، بينما 50% من الواردات تقيم باليورو، فإن النتيجة ستكون تراجعاً حاداً في مداخل الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة؛

1- المرجع نفسه، ص 99.

- توظيف 43 مليار دولار من احتياطات الجزائر الأجنبية في سندات الخزينة الأمريكية بمعدل فائدة لا يتعدى 2%، في ظل التدهور المستمر لسعر صرف الدولار وارتفاع نسبة التضخم الاقتصاد الأمريكي، سيؤدي إلى خسارة ما يقارب ثلث احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي؛

- احتياطات الصرف من غير الدولار الموظفة في بنوك الدرجة المصنفة (AAA)، وباعتراف وزير المالية أمام نواب البرلمان سنة 2007، الذي أكد في تصريحه أن جزءا من احتياطات الصرف تم توظيفه لدى هذه البنوك، دون تحديد دقيق للمبالغ المودعة في الحسابات الخاصة بتلك المؤسسات المالية؛

- دخول الاقتصاد العالمي في كساد سيؤدي حتما إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة والمحروقات بشكل حاد، وعليه فإن أسعار البترول ستتأثر بشكل كبير وتتهار على إثرها أسعار الغاز الطبيعي، وفي هذه الحالة ستتراجع مداخيل الجزائر إلى مستويات خطيرة؛

- تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية، سيؤدي حتما إلى تراجع حاد في وتيرة الاستثمارات الأجنبية بسبب الممارسات الجبائية؛

- الارتفاع الكبير في فاتورة واردات الجزائر السنوية التي قاربت 40 مليار دولار نهاية سنة 2008، وهذا نتيجة للاتجاه التضخمي على الصعيد العالمي والنتائج أساسا عن ضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية في البنوك والأسواق المالية، والتي لا يقابلها إنتاج حقيقي.

## خلاصة

شهدت اقتصاديات العالم العديد من الأزمات المالية المختلفة، وتعددت مفاهيمها مع تعدد أنواعها وأشكالها، وعموما هناك أشكال أساسية للأزمات المالية وهي:

الأزمات المصرفية؛ أزمات العملة؛ أزمات أسواق المال ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات، عدم استقرار الاقتصاد الكلي؛ اضطرابات في القطاع المالي، وتنتشر الأزمات عبر قنوات مختلفة.

تعتبر الأزمة المالية العالمية 2008 أحد أسوأ الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ 1929، ويرجع السبب الأساسي في حدوثها إلى فقاعة الرهن العقاري، أثرت هذه الأزمة على كافة دول العالم المتقدمة منها والنامية مع اختلاف هذا التأثير من دولة إلى أخرى، وبذلت الدول جهود لاحتواء هذه الأزمة منها، خطة الإنقاذ الأمريكية وخطة الدول الصناعية السبعة، وقمة دول منطقة اليورو وقمة دول مجموعة العشرين.

# الفصل الثالث

واقع السياسة الهالبيّة في الجزائر

في ظل الأزمة الهالبيّة العالميّة

لسنة 2008

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

### مدخل

إن الأزمة المالية العالمية، وما ترتب عنها من تقلص الطلب ونقص السيولة، كان لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العالم المختلفة تفاوتت في حدتها من بلد لآخر، وهذا تبعا لطبيعة الروابط التي تقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الاقتصاديات إن دراسة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري تمر من خلال حصر، الروابط التجارية، المالية والنقدية الموجود بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العالمي، فاتخذت الجزائر إجراءات للحد من هذا الأثر والسياسة المالية كانت من بين هذه الإجراءات، التي ساعدت في تخفيض هذا الأثر وهذا ما سنتطرق له في المحاور التالية.

**المبحث الأول: طبيعة السياسة المالية في الجزائر.**

**المبحث الثاني: المبحث الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري.**

**المبحث الثالث: دور السياسة المالية في الحد من اثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري.**

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

### المبحث الأول: طبيعة السياسة المالية في الجزائر

السياسة المالية في الجزائر هي سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل النفقات العامة لهذه السياسة متمثلة في ميزانية الدولة، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتتمثل أدوات السياسة المالية في النفقات العامة والإيرادات العامة.

### المطلب الأول: أدوات السياسة المالية في الجزائر

أدوات السياسة المالية هي تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام أدوات المالية العالمية، من أجل دفع عجلة التنمية، وتحقيق أهداف السياسة المالية والتي أصبحت أداة اقتصادية مهمة للتأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، وهذه الأدوات متمثلة في، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة.

### أولاً: طبيعة النفقات العامة في الجزائر

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1- **نفقات التسيير:** تمثل الجزء الضروري، وينبغي أن تبرر الإعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير في كل سنة في مجموعها ولا تحول الإعتمادات المفتوحة لسنة مالية معينة الحق في تجديدها للسنة المالية التالية.

ويتم تقسم نفقات التسيير في الجدول - ب- الملحق بقانون المالية، وسنعمد على قانون المالية لسنة 2014، لتوضح آلية تقسيم نفقات التسيير في الجدول، كما هو موضح في الجدول رقم (3-01).

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

- الجدول (3-1): الجدول - ب- الملحق بقانون المالية لتوزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 في الجزائر.

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
9.422.733,000	رئاسة الجمهورية
2.712.507,000	مصالح الوزير الأول
955.926.000,000	وزارة الدفاع الوطني
540.708.651,000	وزارة الداخلية والجماعات المحلية
30.617.909,000	وزارة الشؤون الخارجية
72.365.637,000	وزارة العدل
87.551.455,000	وزارة المالية
41.050.228,000	وزارة الطاقة والمناجم
4.452.530,000	وزارة التنمية والصناعة وترقية الاستثمار
233.232.749,000	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
24.260.117,000	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف
241.274.980,000	وزارة المجاهدين
38.922.265,000	وزارة الموارد المائية
13.148.714,000	وزارة النقل
19.405.864,000	وزارة الأشغال العمومية
19.449.647,000	وزارة السكن والعمران والمدينة
2.405.141,000	وزارة التهيئة العمرانية والبيئة
18.630.359,000	وزارة الاتصال
696.810.413,000	وزارة التربية الوطنية
270.742.002,000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
25.233.115,000	وزارة الثقافة
49.491.196,000	وزارة التكوين والتعليم المهنيين
135.822.044,000	وزارة التضامن الوطني والأسري وقضايا المرأة

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

23.801.125,000	وزارة التجارة
277.547,000	وزارة العلاقات مع البرلمان
274.291.555,000	وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
365.946.753,000	وزارة الصحة والسكن وإصلاح المستشفيات
36.791.134,000	وزارة الشباب والرياضة
3.680.186,000	وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال
3.007.737,000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية
2.323.410,000	وزارة الصيد البحري والموارد الصيدلانية
<b>4.243.755.743,000</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
470.696.630,000	التكاليف المشتركة
<b>4.714.452.366,000</b>	<b>المجموع العام</b>

المصدر: الجمهورية الجزائرية الشعبية، القانون رقم 13-8 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية العدد 68، 2013، ص 46.

2- نفقات التجهيز: ويحدد التوزيع بين القطاعات للإعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي بموجب قانون المالية.<sup>1</sup> ويتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة ما دامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة.<sup>2</sup>

ويمكن توضيح نفقات التجهيز في الجدول - ج - كما يلي:

1- المادة 35، قانون 17/84، المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

2- خميسين قايد، مرجع سبق ذكره، ص 06.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

- الجدول رقم (3-2): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في الجزائر لسنة 2014 حسب القطاعات

إعتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
2.820,500	2.972,000	- الصناعة
203.520,900	229.135,500	- الفلاحة والري
29.347,000	34.455,000	- دعم الخدمات المنتجة
781.640,900	920.347,600	- المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
243.865,900	231.721,400	- التربية والتكوين
236.615,100	219.301,600	- المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
127.536,00	116.384,500	- دعم الحصول على السكن
360.000,000	510.000,000	- مواضيع مختلفة
65.000,000	65.000,000	- المخططات البلدية للتنمية
<b>2.050.345,900</b>	<b>2.329.317,600</b>	<b>المجموع الفرعي للاستثمار</b>
661.368,310	-	- دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسبة الفوائد)
70.000,000	130.000,000	- البرنامج التكميلي لفائدة الولايات
160.000,000	285.000,000	- احتياطي لنفقات غير متوقعة
<b>891.368,310</b>	<b>415.000,000</b>	<b>المجموع الفرعي لعمليات برأس المال</b>
<b>2.941.714,210</b>	<b>2.744.317,600</b>	<b>مجموع ميزانية التجهيز</b>

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 68، من نفس القانون، ص 47.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

### ثانيا: طبيعة الإيرادات العامة في الجزائر

تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر حسب القانون المتعلق بقوانين المالية

17-84 لا سيما المادة 11 منه إلى<sup>1</sup>:

- إيرادات ذات طابع جبائي وكذا حاصل الغرامات؛
  - مدا خيل الأملاك التابعة للدولة؛
  - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والاتاوى؛
  - الأموال المخصصة للهدايا والهيئات والمساهمات؛
  - التسديد برأس مال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
  - مدا خيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا؛
  - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
  - المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة، بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تشحنها لها الدولة.
- وعموما يمكن تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر بوسطة الجدول - أ- الملحق لقانون المالية كالتالي:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون المالية 17/84، المادة 11.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

الجدول رقم(3-3): الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة  
2014

المبالغ ( بالاف دج )	إيرادات الميزانية
	1- الموارد العادية:
	1-1- الإيرادات الجبائية:
866.120,000	201_001_ حواصل الضرائب المباشرة
59.300,000	201_002_ حواصل التسجيل والطابع
853.330,00	201_003_ حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)
510.720,000	
3.000,000	201_004_ حواصل الضرائب غير المباشرة
485.700,000	201_005_ حواصل الجمارك
<b>2.267.450,000</b>	<b>المجموع الفرعي-1-</b>
	1-2- الإيرادات العادية
21.000,000	201_006_ حاصل دخل الأملاك الوطنية
64.000,000	201_007_ الحواصل المختلفة للميزانية
-	201_008_ الإيرادات النظامية
<b>85.000,000</b>	<b>المجموع الفرعي - 2-</b>
	1_3_ الإيرادات الأخرى
288.000,000	الإيرادات الأخرى
<b>288.000,000</b>	<b>المجموع الفرعي - 3-</b>
<b>2.640.450,000</b>	<b>مجموع الموارد العادية</b>
	2- الجباية البترولية
1.577.730,000	201_011 الجباية البترولية
<b>4.218.180,000</b>	<b>المجموع العام للإيرادات</b>

المصدر: الجريدة الرسمية العدد68، من نفس القانون، ص 45.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

### ثالثا: الميزانية العامة في الجزائر

الميزانية العامة في الجزائر لها أهمية كبيرة بحكم الإختلالات الاقتصادية التي تشهدها البلاد وتعتبر عن أداة ضبط ومتابعة ورقابة ولذلك فقد احتلت مكانة هامة في التشريع الجزائري.

### أولا: تعريف الميزانية العامة للدولة

تعتبر الميزانية العامة للدولة الجزائرية، وثيقة معتمدة من طرف السلطات التشريعية أو البرلمانية، التي تتكون من غرفتين وذلك وفقا لدستور 28 نوفمبر 1996 بعد أن تعدها السلطة التنفيذية، ونعني هنا الإذن التصريحي للحكومة، من أجل التصرف في أموال الأمة (إنفاقها) ويعتبر هذا الإذن، من أقوى الحقوق التي تتمتع بها السلطة التشريعية المخولة دستوريا بإعطائه.<sup>1</sup>

### ثانيا: دورة الميزانية العامة للدولة في الجزائر

تتمثل دورة الميزانية العامة للدولة في الجزائر فيما يلي:<sup>2</sup>

1- السلطة المكلفة لإعداد الميزانية العامة: يتم إعداد المشروع الأولي للميزانية من طرف وزير المالية في الجزائر الذي يعرضه على الحكومة، ثم مجلس الوزراء، وبعد المناقشة يضبط هذا الأخير المشروع النهائي الذي سيقدم للمجلس الشعبي الوطني.

1- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 384.

2- جمال لعامرة، مفهوم النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي، دراسة مقارنة، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 03، الجزائر، دار الخلدونية، 1998، ص 157-172.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

بالنسبة لمساهمة رئيس الحكومة فحسب دستور 1996:

- المادة 79 تنص على أن يضبط رئيس الحكومة برنامجه ويعرضه في مجلس الوزراء.

المادة 80: يقدم رئيس الحكومة برنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني.

2- إجراءات إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة: تتركز عملية تحضير مشروع الميزانية العامة على تقدير مجمل أعباء وموارد الدولة لسنة مدنية، أي أن الأمر يتعلق بتقدير مبلغ الإعتمادات اللازمة لتغطية نفقات تسيير خلال السنة المقبلة من جهة، وتحديد المبلغ المحتمل، الإيرادات وخاصة الجبائية من جهة أخرى.

2-1 تقدير الإيرادات العامة: إن الطريقة المستخدمة لتقدير الإيرادات العامة في الجزائر هي طريقة التقدير المباشر، والتي تقتضي تقدير العائد المحتمل لكل ضريبة انطلاقاً من أحدث المعلومات الاقتصادية، وتتم على أربعة مراحل.

2-1-1- تعتمد آخر الإحصاءات فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات الجبائية.

2-1-2- يتم دمج نسب التغيير التي تسمح بتقديرها التنبؤات الاقتصادية على تطور الناتج الوطني خلال السنة المقبلة.

2-1-3- تؤخذ بعين الاعتبار التعديلات التشريعية والتضامنية المتعلقة بالنظام الجبائي التي تم إدخالها خلال السنة.

2-1-4- تؤخذ بعين الاعتبار نقائص التحصيل التي يمكن أن تقلل مردود الضريبة.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

### 2-2- تقدير النفقات العامة

ويتم تقدير النفقات العامة في:

2-2-1- نفقات التسيير: يبدأ تحضير الميزانية العامة للسنة الموالية وفق مذكرة منهجية بين شهري مارس وماي، وتبلغ من جميع الوزارات والولاية وهي تقتضي أن يقوم كل مرفق عمومي إداري بتقدير نفقاته مباشرة استنادا إلى الالتزامات المادية المتكررة كالأجور والمصاريف وتحدد النفقات العمومية المختلفة في الجزائر.

2-2-2- تقدير نفقات التجهيز: يرتبط تقدير نفقات التجهيز بتنفيذ إجراءات الخطة، حيث يمثل مبلغ إعتمادات التجهيز الذي يفتح سنويا بموجب قانون المالية القسط السنوي الوقف من الخطة التنموية.

3- إعداد الخطوط الرئيسية للميزانية العامة: يقصد بها تقديرات مختلف عناوين الميزانية العامة وتمر عبر خمسة مراحل متلاحقة، تحكمها منهجية معينة، ولكن يصعب تحديدها بدقة، وتتم هذه الإجراءات في وقت قياسي لا يسمح بإعداد اقتراحات دقيقة، فغالبا ما تكون التقديرات مبالغ فيها.

### المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر (2001-2014)

تميزت هذه الفترة بتحرر الجزائر من التزاماتها وفق برامج الإصلاح الاقتصادي مع نهاية 1998 ومع ذلك استمرت في انتهاج نفس السياسة المالية الانكماشية حتى سنة 2001 إلى أن شهدت هذه السنوات ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط، مما أدى إلى تحسين في أداء المالية العامة ودفع بالجزائر إلى إطلاق برامج تنموية من شأنها تأهيل اقتصادها وتسريع عملية التنمية.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

أولاً: تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2001-2014)

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تزايداً ملحوظاً ونسباً مختلفة يمكن توضيحها في الجدول التالي:

- الجدول رقم (3-4) يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2001-2014)

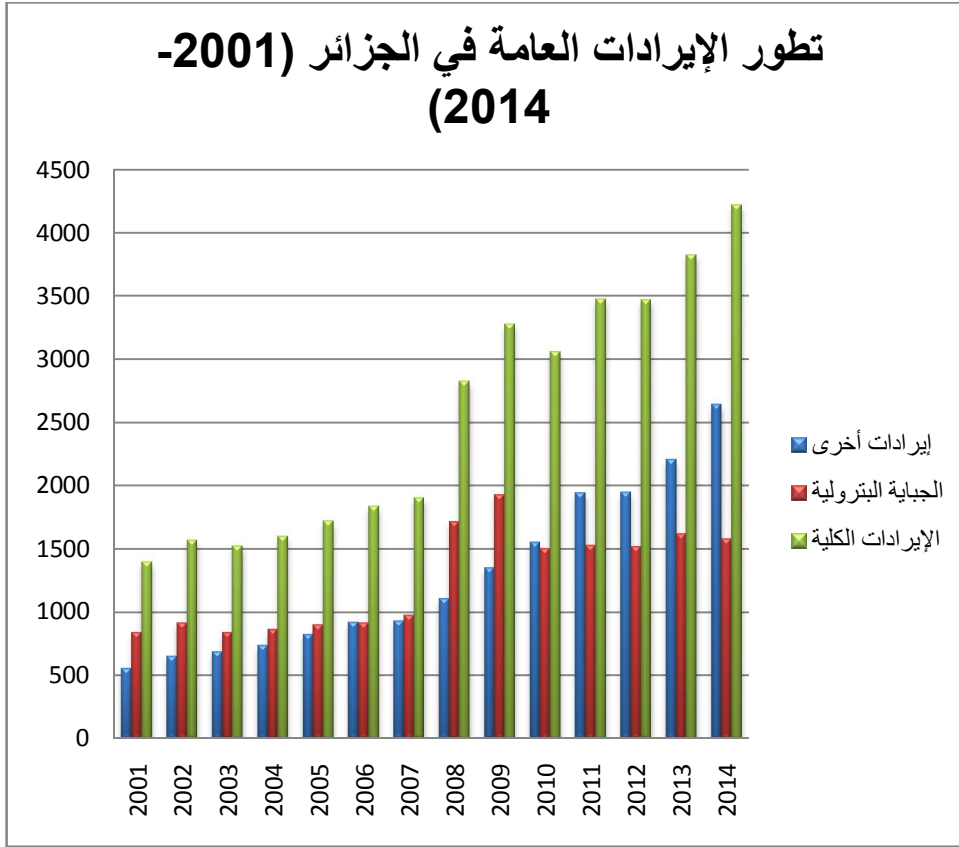
المجموع	إيرادات أخرى	الجبابة البترولية	البيان السنوات
1395,9	555,19	840,6	2001
1566,2	649,78	916,4	2002
1521	685	836	2003
1599,3	737,09	862,2	2004
1719,9	820,8	899	2005
1835,5	919,5	916	2006
1900,3	927,3	973	2007
2822,8	1107,4	1715,4	2008
3275,4	1348,4	1927	2009
3056,7	1555	1501,7	2010
3473,8	1944,4	1529,4	1011
3469,1	1950,1	1519	2012
3820	2204,1	1615,9	2013
4218,1	2640,2	1517,9	2014

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على، قانون المالية والجريدة الرسمية للفترة المدروسة.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

وللتوضيح أكثر اعتمدنا على الشكل التالي:

- الشكل رقم(3-1) يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر(2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (3-4).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الإيرادات الكلية في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة، ففي سنة 2001 بلغت 1395,9 مليار دج لتصل إلى 4218,1 سنة 2014.

أما بالنسبة للجباية البترولية هي الأخرى في تزايد ففي 2011 بلغت 840,6 مليار دج لتصل إلى 1577,9 مليار دج سنة 2014، كما نلاحظ أن الجباية البترولية تساهم بشكل كبير في مجمل الإيرادات وذلك بفضل الزيادة المضطربة لأسعار المحروقات التي عرفتها طيلة هذه الفترة، من خلال الشكل يتضح لنا أن الجباية البترولية تساهم بشكل كبير في الإيرادات فهي تمثل نسبة 50% من مجمل الإيرادات المتحصل عليها بفضل

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

الزيادة المضطربة لأسعار المحروقات وما أسهم في هذا المصدر السياسة الضريبية المتبعة من طرف الدولة.

ثانيا: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

لقد عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال الفترة (2001-2014) وهذا ما يعكس دور الدولة وتطوره في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإسهامها في تحقيق النمو الاقتصادي.

- الجدول رقم (3-5): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال (2001-2014)

الوحد: مليار دج

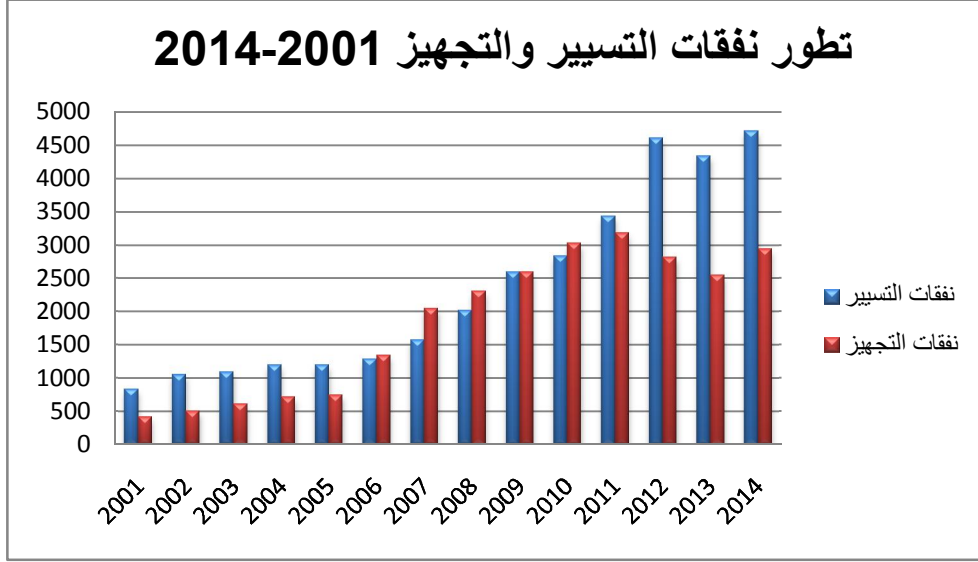
السنوات	نفقات التسيير	نسب تطور نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسب تطور نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نسب تطور إجمالي النفقات
2001	836,2		415,5		1251,7	
2002	1050,1	25,58	509,6	22,64	1559,7	24,60
2003	1097,3	4,49	613,7	20,42	1711,0	9,70
2004	1200,0	9,35	720,0	17,32	1920,0	12,21
2005	1200,0	0	750,0	4,16	1950,0	1,56
2006	1283,4	6,95	1347,9	79,72	2631,3	34,93
2007	1474,9	22,71	2048,8	51,99	3623,7	37,71
2008	2017,9	28,12	2304,8	12,49	4322,7	19,26
2009	2593,7	28,53	2597,7	12,70	5191,4	20,02
2010	2837,9	9,41	3022,8	16,36	5860,7	12,89
2011	3434,3	21,01	3184,1	5,33	6618,4	12,92
2012	4608,2	34,18	2820,4	-11,42	7428,6	12,24
2013	3435,6	-5,91	2544,2	-9,79	6879,8	-7,38
2014	4714,4	8,73	2941,1	15,62	7656,1	11,28

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قانون المالية الجريدة الرسمية للفترة المدروسة

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

وللتوضيح أكثر تم الاعتماد على الشكل التالي:

– الشكل رقم (2-3): تطور نفقات التشغيل والتجهيز (2001-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم: (3-5)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن النفقات في تزايد مستمر طيلة الفترة المدروسة وللتوضيح أكثر.

فنفاقات التشغيل تتزايد بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز في سنة 2001 بلغت نفقات التشغيل 836,2 مليار دج، لتصل إلى 1200 مليار دج سنة 2005، أما نفقات التجهيز قد ارتفعت من 415,5 مليار دج سنة 2001 إلى 750 مليار دج سنة 2005.

أما سنة 2006 شهدت تحولا ملحوظا، حيث أن نفقات التجهيز أصبحت تتزايد بمعدلات أكبر من نفقات التشغيل وذلك إلى غاية 2010، ففي سنة 2006 بلغت نفقات التجهيز 1347,9 مليار دج لتصل سنة 2010 ما يقارب 3022,8 مليار دج في حين ارتفعت نفقات التشغيل من 1283,4 مليار دج لتصل إلى 2837,9 مليار دج سنة 2010.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

ونلاحظ أن نفقات التسيير في تزايد بمعدلات أكبر من نفقات التجهيز وذلك في الفترة 2011-2014، فقد بلغت نفقات التسيير مبلغ 3434,3 مليار دج سنة 2011، لتصل إلى 4714,4 مليار دج سنة 2014، أما نفقات التجهيز فقد انخفض من 3184,1 مليار دج إلى 2941,7 مليار دج.

### المطلب الثالث: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في تطبيق سياسة مالية توسعية، تهدف من ورائها إلى تحقيق مستوى من النمو المطموح، وذلك من خلال ثلاثة برامج ممتدة على طول الفترة (2001-2014) وهي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

#### أولاً: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة 2001-2004 ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات، والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وأخرى كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت ولتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية.<sup>1</sup>

#### 1- أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

تم تخصيص من أجل إتمام هذا المخطط، نفقات التجهيز والإعانات تجاه المؤسسات 500 مليار دينار جزائري، القروض الخارجية المرصودة من 3 إلى 4 ملايين دولار أمريكي هذا من أجل:<sup>2</sup>

1- عبو عمر، عبو هدى، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، الجزائر، الشلف، جامعة حسبية بن بو علي، ص 01.

2- موقع رئاسة الجمهورية [www.el\\_mouradia.dz](http://www.el_mouradia.dz) 2016/04/16.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

- تحسين المستوى المعيشي؛
- بلوغ معدل نمو بين 5% و 6% سنويا على مدى أربع سنوات؛
- تخفيض محسوس لنسبة البطالة؛
- توفير السكن؛
- إنعاش الاستهلاك.

### 2- التوزيع القطاعي لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

يتم توزيع المخصصات المالية، على مختلف القطاعات الاقتصادية المعينة بهذا البرنامج وفقا للجدول التالي:

- الجدول رقم (3-6): توزيع المخصصات المالية على القطاعات الاقتصادية،  
الوحدة مليار دج.

أنشطة البرامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
مخصصات مالية	47	65	113	210	90
%	95,8	12,38	21,52	40,0	17,14

المصدر: روضة جديدي، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) يومي 11-12 مارس 2013، الجزائر، جامعة سطيف، ص 08.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع قيمة المخصصات المالية للأشغال الكبرى، ثم التنمية المحلية، ثم دعم النشاط الزراعي، وهذا يدل على وجود سياسة مالية موجهة نحو إنعاش هذه القطاعات وفي مقدمتها قطاع البناء.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

### ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري الذي بلغ سنة 2004 حدود 38,5 دولار مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية للدولة، أقر هذا البرنامج الذي اعتبر دافعا قويا لعجلة الاقتصاد ولحق ديناميكية نشاط في الاقتصاد الجزائري.<sup>1</sup>

#### 1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

جاء البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف منها:<sup>2</sup>

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

#### 2- التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو

يتم توزيع المخصصات المالية، على مختلف القطاعات الاقتصادية المعنية بهذا البرنامج وفقا للجدول التالي:

1- كريم بوددخ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض، دراسة حالة الجزائر 2001-2014 أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 208.

2- المرجع نفسه، ص 208.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

- الجدول رقم(3-7): توزيع المخصصات المالية على القطاعات الاقتصادية،  
الوحدة مليار دج.

النسبة	حجم الاعتمادات (مليار دج)	القطاع
45,41	1908,5	برنامج تحسين معيشة السكان
40,53	11,703	برنامج تطوير البنية التحتية
8,03	337,2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4,85	203,9	تطوير العمومية وتحديثها
1,18	50	برنامج التكنولوجيا الجديدة والاتصالات
100	4202,7	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على:

- تقرير عرض قانون المالية التكميلي لسنة 2005، البرنامج التكميلي لدعم النمو، الجزائر، أبريل 2005، ص 6.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خصص ما نسبته 85.94% فقط لكل من برنامج تحسين ظروف المعيشة والإسكان، وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل تقريباً 52 مليار دولار أمريكي، وسبب إهتمام السلطات الحكومية راجع إلى الضرر الذي لحق بالجبهة الإجتماعية من جراء البطالة والفقر، والتأكيد على إعادة التوازن الإجتماعي، أما في المقام الثالث فقد خصص لمحور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8.03% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة، والصيد البحري والسياحة، وهي قطاعات تعكس الإقتصاد الحقيقي، من شأنها أن تحسن من قدراتها الإنتاجية، وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

### ثالثا: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010-2014)

هو برنامج مكمل للبرامج السابقة، من حيث الأهداف المراد تحقيقها، ويلتزم برنامج الاستثمارات العمومية التي وضع لهذه الفترة ما قيمته 21214 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:<sup>1</sup>

1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها، على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دولار.

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج، أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

#### 1- أهداف برنامج توظيف النمو الاقتصادي

يهدف هذا البرنامج إلى:<sup>2</sup>

1-1 تحقيق التنمية البشرية؛

1-2 مواصلة تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية؛

1-3 دعم التنمية الاقتصادية؛

1-4 دعم التنمية الصناعية؛

1-5 مواصلة خلق مناصب الشغل؛

1-6 تطوير اقتصاد المعرفة.

---

1- بيان اجتماع مجلس الوزراء، مقال بجريدة النهار، بدون عدد، 24 ماي 2010، على الموقع 18/04/2016 [www.ennaharonline.com](http://www.ennaharonline.com).

2- روضة جديدي، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بحث مقدم للمؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) يومي 11-12 مارس 2013، الجزائر، جامعة سطيف، ص 12.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

### 2- مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي

يتم توزيع المخصصات المالية، على مختلف المشاريع المعنية بهذا البرنامج وفقا للجدول التالي:

#### - الجدول رقم(3-8):توزيع المخصصات المالية حسب المشاريع

المشاريع	المبالغ بمليار دولار	النسبة المئوية
تحقيق التنمية البشرية	114.4	40
مواصلة تطوير المنشآت القاعدية	111	38.8
التنمية الصناعية	27	9.4
تشجيع مناصب الشغل	15.6	5.5
دعم وتنمية الاقتصاد الوطني	15	5.3
تطوير اقتصاد المعرفة	03	1.00
المجموع	286	100

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009 - 2005 ، ص 6.

- بوعيشة مبارك، الاقتصاد الجزائري، من تقييم مخططات التنمية إلي تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو والاستثمار، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع قيمة المخصصات المالية لتحقيق التنمية البشرية، حيث بلغت 114.4مليار دولار وهو يمثل 40% من المبلغ المخصص، ومنه نستنتج انه من أولويات هذا البرنامج تحقيق مستوى معين من التنمية البشرية، أما المنشآت القاعدية فخصص لها مبلغ 111مليار دولار أي مانسبته 38.8% من المبلغ المخصص، أما التنمية الصناعية وتشجيع مناصب الشغل فخصص لهما مبلغ 27و15.6 مليار دولار أي ما يمثل 10.8% من مجمل المبلغ المخصص، وخصص لتنمية الاقتصاد الوطني وتطوير البحث العلمي 15و03 مليار دولار أي ما نسبته 60.3% من المبلغ المخصص.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

### المبحث الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري

الأزمة المالية العالمية، وما ترتب عنها من أثار مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العالم المختلفة تفاوتت في حدتها من بلد إلى آخر، وهذا تبعا لطبيعة الرابط التي تقوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية اقتصاديات العالم، ودراسة آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري تمر من خلال حصر الروابط التجارية و المالية النقدية الموجودة بين الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد العالمي.

#### المطلب الأول: أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الجزائري، وقد أدى الاهتمام الكبير بهذا إلى ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي وهذا يعنى ارتفاع درجة تبعية الاقتصاد الجزائري على الخارج، وبالتالي فهو معرض بصورة كبيرة للتأثر بما يحدث في العالم الخارجي وهذا ما سنعرفه من خلال هذا المطلب.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

- الجدول رقم (3-9): يوضح تطور الميزان التجارة خلال فترة (2001-2007)

الوحدة: مليار دولار

الميزان التجاري	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	الصادرات خارج مجال المحروقات	الصادرات في مجال المحروقات	البيان السنوات
9.61	10.56	19.09	0.56	18.53	2007
6.70	12.01	18.70	0.60	18.11	2002
11.14	13.32	24.46	0.47	23.99	2003
14.27	17.95	32.22	0.67	31.55	2004
26.47	19.89	46.33	0.74	45.59	2005
34.06	20.68	54.74	1.13	53.61	2006
34.24	26.35	60.59	0.98	59.61	2007

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات، بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، مارس 2001، ديسمبر 2005، ديسمبر 2008، 2014، ص15، نقلا عن الموقع ww.bank-of-algeria بتاريخ 2016/04/27.

-إحصائيات منشورة على موقع وزارة التجارة الخارجية ww.mincommerae.gow.dz بتاريخ الاطلاع 2016/04/27.

نلاحظ من خلال الجدول أن في سنتي 2001 و 2002 رصيد الصادرات منخفضا حيث بلغ 19.09 مليار دولار سنة 2001 و 18.70 مليار دولار سنة 2002، وهذا راجع إلى أحداث 11 ديسمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه انطلاقا من سنة 2003 إلى 2007 سجلت الصادرات الجزائرية فائض متزايدا، حيث وصلت إلى 60.59 مليار دولار سنة 2007 ووصلت صادرات المحروقات 59.59 مليار دولار أين وصل سعر البرميل 98.96 دولار.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

- الجدول رقم(3-10): يوضح تطور الميزان التجارة خلال فترة (2008-2013)

الوحدة : مليار دولار

الميزان التجاري	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	الصادرات خارج مجال المحروقات	الصادرات في مجال المحروقات	البيان السنوات
40.52	38.07	78.59	1.40	77.19	2008
7.78	37.40	45.18	0.77	44.41	2009
18.20	38.89	57.09	0.97	56.12	2010
25.96	46.93	72.89	1.23	71.66	2011
20.17	51.57	71.74	1.15	70.58	2012
9.41	55.02	64.43	1.10	63.33	2013

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات

-بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، مارس 2001، ديسمبر 2005، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص15،

نقلا عن الموقع [ww.bank-of-algeria](http://ww.bank-of-algeria) بتاريخ 2016/04/27

- إحصائيات منشورة على موقع وزارة التجارة الخارجية [ww.mincommerae.gow.dz](http://ww.mincommerae.gow.dz) بتاريخ الاطلاع

2016/04/27

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري سجل أكبر قيمة له طيلة الفترة المدروسة سنة 2008 بقيمة 40.52 مليار دولار وأدنى قيمة له عام 2009 بقيمة 7.78 مليار دولار حيث أخذت الصادرات أدنى قيمة لها في هذا العام، مما أدى إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام، الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها، ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة 18.20 مليار دولار يعود هذا إلى سبب تخوف الدولة من الأزمة واخذ الحذر في ذلك وقدرة الميزان التجاري معدلات ارتفاع كبير لسنتي 2010 و 2011

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

أما سنتي 2012 و 2013 انخفض سبب ركود الاقتصادي الناتج عن الأزمة المالية العالمية.

### المطلب الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر

عالجت الجزائر مسألة الاستثمار منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدر العديد من التشريعات التي تضمنت العديد من الحوافز و المزايا للمستثمرين، فيما يلي سوف نتطرق إلى معرفة أثر الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة ( 2001-2010).

- الجدول رقم (3-11): يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة ( 2001 - 2007 )

الوحدة : مليون دولار

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة في الجزائر
2001	1107.9	9.3
2002	1065.0	98.6
2003	633.7	10.9
2004	881.9	253.5
2005	1081.4	-20.2
2006	1795.4	34.6
2007	1661.8	295.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات

-بنك الجزائر، المنشورات الإحصائية الثلاثية، مارس 2001، ديسمبر 2005، ديسمبر 2008، 2014، ص15.

نقلا عن الموقع ww.bank-of-algeria بتاريخ 2016/04/25.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

من خلال الجدول نلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة انخفضت قليلا عام 2002 حيث بلغت 1065.0 ثم 633.7 في 2003، أما التدفقات الصادرة فارتفعت ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت في 2002 حوالي 98.6 مليون، دولار ثم عاودت الانخفاض من 10.9 مليون دولار سنة 2003 ويعود الانخفاض سنة 2001 إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما في سنتي 2006-2007 شهدت التدفقات الصادرة ارتفاعا ملحوظا حيث قدرت ب 34.6 و 2951 مليون دولار على التوالي، أما التدفقات الواردة هي الأخرى شهدت ارتفاعا مقارنة بالسنوات السابقة، ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن الأوضاع السياسية في البلاد .

الجدول رقم (3-12): يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة

الوحد: مليون دولار

(2007 - 2001)

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إ الجزائر	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة في الجزائر
2008	2593.6	317.9
2009	2760.9	215.0
2010	2291.2	225.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات

بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، ، ديسمبر 2008، مارس 2014، ص15، نقلا عن الموقع

ww.bank-of-algeria بتاريخ 2016/04/25.

نلاحظ من خلال الجدول أنه رغم ما حدث من تغيرات استثنائية في الأوضاع الاقتصادية العالمية، والآثار السلبية التي لم تسلم منها أي دولة بما فيها الجزائر، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر شهدت ارتفاعا ملحوظا في

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

السنوات التالية للأزمة، حيث بلغت 317.9 و215.0 مليون دولار سنتي 2008 و 2009 على التوالي، ويرجع السبب في ذلك لإنعاش القطاع العقاري ودخول مشاريع في قطاعي البيتر وكمياويات وتحليل المياه مرحلة الانجاز، لتتخفف سنة 2010 حيث بلغت 2.01 مليار دولار وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وعدم فهم المستثمرين الأجانب اللذين كانوا يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر.

أما التدفقات الصادرة ارتفعت إلى 317.9 مليون دولار مقارنة بسنة 2007 حيث بلغت 295.1 مليون دولار، ثم انخفضت سنة 2009 إلى 215.0 وذلك بعد الآثار الوخيمة التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، لترتفع قليلا سنة 2010 وذلك بسبب تعافي اقتصاديات الدول المتقدمة من تأثيرات الأزمة المالية العالمية حيث بلغت 225.5 مليون دولار.

### المطلب الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري

مر ميزان المدفوعات بمراحل وتغيرات منها ما هو نتاج عن عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دوارا أساسيا في تكوينها، ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية بين الدول الصناعية الكبرى و الدول النامية ومنها الجزائر، وفيما يلي سندرس كيف أثرت الأزمة المالية العالمية على ميزان المدفوعات الجزائري.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

- الجدول رقم (3-13): يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2001 - 2007)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
بيان							
رصيد ميزان المدفوعات	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.53
الميزان التجاري	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24
صادرات المحروقات	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59
صادرات المحروقات خارج	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61
صادرات المحروقات خارج	0.56	0.6	0.47	0.66	0.74	1.13	0.98
الواردات	-9.48	-12.01	-13.32	-17.95	-19.86	20.68	26.35

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Banque d' Algérie bulletin statistique de la banque d'Algérie séries rétrospective. Statistique un onetaises.p78

من خلال الجدول نلاحظ تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة الممتدة من (2001-2007) سجل فيها ميزان المدفوعات فوائض مهمة حيث وصل إلى 17.73 مليار دولار سنة 2006 وهذا راجع أساسا إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، أما صادرات المحروقات هي الأخرى في تزايد مستمر حيث بلغت 18.53 مليار دولار سنة 2001 لتبلغ 59.61 مليار دولار سنة 2007 ويرجع سبب في ارتفاع النفط.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

- الجدول رقم(3-14): يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة)

الوحدة:

(2008 - 2013)

مليار دولار

2013	2012	2011	2010	2009	2008	سنوات بيان
0.13	12.06	20.14	15.58	3.86	36.99	رصيد ميزان المدفوعات
9.41	20.17	25.96	18.2	7.72	40.52	الميزان التجاري
64.43	71.74	72.89	57.09	45.12	78.59	صادرات
63.33	70.59	71.66	56.12	44.41	77.19	صادرات المحروقات
1.1	1.15	1.23	0.97	0.77	1.40	صادرات خارج المحروقات
-53.02	-51.57	-46.93	38.89	-37.4	38.07	الواردات

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على:

-Banque d' Algérie bulletin statistique de la banque d'Algérie séries rétrospective. Statistique un onetaises. Pour 2008-2011.p78.88

-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2014، ص15 بالنسبة 2012 و2013.

من خلال الجدول نلاحظ أنه في سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73 % مقارنة بـ2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية للانتقال للأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، تدهور رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار في 2009 أما الصادرات خارج المحروقات

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

يبقى مستواها ضعيفا حيث بلغت 1.40 مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك سنة 2008، وهذا يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطن، إضافة إلى الضعف في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات .

وفي سنتي 2010 و 2011 ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من جديد حيث كانت قيمة الفوائض المسجلة تبلغ 15.58 و 20.14 مليار دولار على الترتيب، ليعاود الانخفاض سنة 2012 و 2013 بمبلغ 12.06 مليار دولار سنة 2012 و 0.13 مليار دولار وهو أقل رصيد عرفه ميزان المدفوعات طوال فترة الدراسة.

### المطلب الرابع: اثر الأزمة المالية العالمية على سعر الصرف الجزائري

عرف سعر الصرف في الجزائر تطورات متتالية من نظام سعر الصرف الثابت الى نظام التعويم الموجه، ليصبح هذا الأخير في جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف مابين البنوك، فمن جملة الإجراءات المنفق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي هو اقامة سوق صرف بين البنوك، حيث أصبح لهم الحق في التعامل فيما بينهم بالعملات الأجنبية، ومن خلال دراستنا للفترة (2001-2013) سنحاول معرفة تأثير الأزمة المالية العالمية على سعر الصرف في الجزائر.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

- الجدول رقم (3-15): يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001-2007)

السنوات	سعر الصرف
2001	77.21
2002	79.7
2003	77.39
2004	72.06
2005	73.27
2006	72.64
2007	69.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات

- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع [www.ons.dz](http://www.ons.dz) اطلع بتاريخ 2016/04/28

- طارق قندوز، رصد ميزان التجارة الخارجية الجزائرية في مفترق الطرق نقلا عن الموقع [www.giem.info/artcle/delails/id](http://www.giem.info/artcle/delails/id) اطلع بتاريخ 2016/04/28

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر صرف العملة الوطنية للجزائر في استقرار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة، حيث بلغ سنتي 2001 و2002 حوالي 77.21 و79.7 مليار دولار على التوالي، لينخفض سنتي 2003 و2004 ففي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخصيص قسمة الدينار بنسبة ما بين 2% و5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، وفي سنة 2005 بلغ سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي 73.27 مليار دولار، وفي سنة 2006 انخفض حيث بلغ 69.3 مليار دولار.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

- الجدول رقم ( 3-16 ): يوضح تطور سعر صرف الدينار جزائر مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ( 2008 - 2013 )

الوحدة: مليار دولار

السنوات	سعر الصرف
2008	64.58
2009	72.64
2010	74.3
2011	76.93
2012	77.53
2013	79.35

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على إحصائيات:

- التقارير السنوية للبنك الجزائري.

- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع [www.ons.dz](http://www.ons.dz) اطلع بتاريخ 2016/04/28

بالرغم من الطبيعة المالية للأزمة المالية الحالية فإن انعكاساتها التجارية دفعت السلطات النقدية الجزائرية في نهاية ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة العملة الجزائرية الدينار، وهذا ما نلاحظه في الجدول، انخفاض سعر صرف العملة الوطنية سنة 2008 حيث بلغ 64.58 مليار دولار ومنذ 2010 شهد سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي استقرار من حيث القيمة الفعلية الحقيقية من خلال اكتساب الدينار بقيمة 2.64% مقارنة بالنسبة التي سبقته حيث عرفت سنة 2009 بـ 72.64% ، الذي ساعد ذلك أن سياسة الصرف تتميز بالاستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظرا لتخصيص احتياطات الصرف نحو تغطية الواردات.

والملاحظ أن أسعار الصرف شهدت ارتفاعا ملموسا بعد ما كان سعر صرف الدينار 74.3 مليار دولار سنة 2010 فقفز سنة 2011 إلى 76.93 مليار دولار وبـ 77.53 مليار دولار سنة 2012، إلى أن وصل سنة 2013 إلى 79.86 مليار دولار.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

### المبحث الثالث: دور السياسة المالية في الحد من اثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

رغم أن الجزائر لم تتأثر بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية، إلا أن هذا الأثر أوجب عليها اتخاذ إجراءات للحد أو تقليل من هذا الأثر، ومن بين هذه الإجراءات أدوات السياسة المالية، في المبحث الثاني تطرقنا إلى هذا الأثر وفي هذا المبحث سنتطرق إلى دور أدوات السياسة المالية في الحد من هذا الأثر.

#### المطلب الأول: دور السياسة المالية في الحد من أثر الأزمة على الميزان التجاري

تراجع فائض الميزان التجاري إلى 7.78 مليار دولار في نهاية جوان 2009 بعدما أن وصل إلى 40.52 مليار دولار لنفس الفترة سنة 2008، وهذا ما يؤكد أن الجزائر تتجه نحو تحقيق عجز في الميزان التجاري، وذلك في حالة عدم ارتفاع معتبر لأسعار البترول، فالميزان التجاري الجزائري لم يسجل عجزا منذ سنوات عديدة نتيجة استقرار أسعار البترول في مستويات عالية وصلت إلى 90 دولار للبرميل سنة 2008، والجدول التالي يبين دور السياسة المالية في علاج هذا الخلل في ميزان التجاري.

من خلال الجدول رقم (3-10) نلاحظ أن الصادرات داخل المحروقات سجلت أدنى قيمة لها سنة 2009، حيث بلغت 44.41 مليار دولار وهذا أدى إلى انخفاض الميزان التجاري الذي بلغ 7.78 مليار دولار من نفس السنة بعد أن كان 40.52 مليار دولار سنة 2008، ويرجع هذا الانخفاض إلى الظروف الاقتصادية السائدة، فالأزمة المالية العالمية أدت إلى انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية وما ترتب عنه من تقليص إنتاج الجزائر كونها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وترتب على هذا التقليص تقلص إيراداتها من صادرات المحروقات، وفي هذا الوضع اتخذت الجزائر أداة من أدوات السياسة المالية كإجراء لمعالجة هذا الخلل، فتوسعت في الإنفاق وهذا ما نلاحظه في

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

الجدول (3-5) أن النفقات العامة في تزايد طيلة الفترة (2010-2014) حيث سجلت سنة 5860.7 مليار دولار سنة 2010 لترتفع سنة 7656.1 مليار دولار سنة 2014.

ونلاحظ أنه في سنة 2010 ارتفع الميزان التجاري إلى 18.20 مليار دولار سنة 2010 و 25.96 مليار دولار سنة 2011 وهذا يدل على أن الميزان التجاري في تحسن ملحوظ.

### المطلب الثاني: دور السياسة المالية في الحد من اثر الأزمة على ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات متأثر هو الآخر بالأزمة المالية العالمية كونه قناة رئيسة للتعامل الخارجي، وللسياسة المالية دور في زيادة الصادرات التي بدورها تساهم في ارتفاع رصيد الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات، باعتباره احد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، وفي هذا المطلب نحاول التعرف على دور السياسة المالية في الحد من اثر الأزمة على ميزان المدفوعات الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول (3-14) أن ميزان المدفوعات سجل أكبر قيمة له سنة 2008 حيث بلغ 36.99 مليار دولار، لتتخفف سنة 2008 إلى 3.86 مليار دولار، وذلك نتيجة الانخفاض المحسوس لأسعار البترول من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل سنة 2009، نتيجة انخفاضه في السوق العالمية، وبما أن الجزائر واحدة من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط، اتخذت إجراءات للحد من هذا الأثر المتمثل في السياسة المالية التوسعية التي من شأنها زاد الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة في حجم الإنتاج، الذي أدى بدوره إلى زيادة في الصادرات وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم(3-1) حيث بلغت الصادرات 71.74 مليار دولار سنة 2012 بعد أن بلغت 45.18 مليار دولار سنة 2009، وبعد هذا الإجراء المتمثل في السياسة المالية

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

التوسعية، نلاحظ استقرار نسبي في ميزان المدفوعات، حيث سجل 15.58 و 20.14 و 12.06 مليار دولار في السنوات 2010 و 2011 و 2012 على التوالي.

### المطلب الثالث: دور السياسة المالية في الحد من اثر الأزمة على سعر الصرف

من خلال الجدول رقم (3-16) نلاحظ أن سعر صرف العملة مقابل الدولار انخفض سنة 2008 حيث بلغ 64.58 فبالرغم من الطبيعة المالية للأزمة المالية إلا أن انعكاساتها التجارية دفعت السلطات النقدية الجزائرية في نهاية ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة العملة الجزائرية الدينار.

إن تخفيض قيمة الدينار جعل أسعار الواردات أكثر غلاء مما سمح بتقليص الطلب عليها مع الإبقاء على نفس فاتورة الاستيراد، وهو ما يعني أن الطلب الجزائري لن يكون له أثر على الأسواق الأوروبية والأمريكية رغم انخفاض الأسعار فيها، إلا أن هذا التخفيض يضر بالطلب الإنتاجي إذ سيؤثر سلبا على نشاط المؤسسات الإنتاجية بكل ما يترتب عن ذلك من تسريح لليد العاملة والتقليل من قيمة العمل المأجور لصالح أشكال الكسب الأخرى، أما من حيث العرض فإن تخفيض قيمة الدينار من شأنه أن يرفع من تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية ويحد من قدرتها التنافسية.<sup>1</sup>

وفي سنة 2009 نلاحظ أن سعر صرف العملة بلغ 72.64 مليار دولار والذي ساعد على ذلك أن سياسة سعر الصرف الفعلي الحقيقي، نظرا لتخصيص احتياطات الصرف نحو تغطية الواردات.

1- حليم دحمان ، رفع رؤوس الاموال الاجنبية ساهم في الاستثمارات الأجنبية ، الأبحاث الاقتصادية للترجمة والتوزيع، العدد 29، الجزائر، فيفري 2011، ص63.

## الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل الأزمة المالية العالمية

---

### خلاصة

السياسة المالية في الجزائر هي سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، وتحديد ، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل النفقات العامة لهذه السياسة متمثلة في ميزانية الدولة، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ومعالجة الإختلالات التي تحدث في الاقتصاد، من تقلبات دورية وأزمات مالية وغيرها.

فالجزائر من بين الدول التي تأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من خلال أهم القطاعات والمتمثلة في التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، واستعملت الجزائر إجراءات للحد من هذا الأثر والسياسة المالية كانت من بين هذه الاجراءات التي ساعدت في الحد من من هذه الآثار من خلال استعمال أدواتها المختلفة.

# الغائبة العامة

### الخاتمة العامة

تتمحور الإشكالية الرئيسية حور واقع السياسة المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، وبغرض الإجابة على هذا التساؤل والأسئلة الفرعية المندرجة تحته، بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضيات التي اعتمدها في بداية هذا البحث، فقد قسمنا الدراسة إلى الثلاثة فصول، وتوصلنا إلى:

- نتائج اختبار الفرضيات.

- النتائج العامة للدراسة.

- التوصيات.

- آفاق البحث.

1- نتائج اختبار الفرضيات:

لقد وضعنا في بداية البحث أربع فرضيات أساسية، وفي إطار معالجتنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج ذات الصلة باختبار صحة الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

\*بخصوص الفرضية الأولى والتي مفادها أن السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي من خلالها تستطيع الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي، فقد تأكدنا من خلال بحثنا أن السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي من خلالها تستطيع الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي، ومعالجة الإختلالات التي تحدث في الاقتصاد، من تقلبات دورية وأزمات مالية وغيرها.

\*أما الفرضية الثانية والتي تنص على أن الأزمة المالية هي انهيار مفاجئ وسريع في الأسواق المالية والنقدية نتيجة وجود خلل في هذه الأسواق، فقد توصلنا من خلال بحثنا إلى

## الخاتمة العامة

أن الأزمة المالية هي انهيار مفاجئ وسريع في الأسواق المالية والنقدية نتيجة وجود خلل في هذه الأسواق، وتمتد آثارها لتصيب الاقتصاد العالمي وتحدث تراجع في مؤشرات الاقتصاد الكلي للعديد من الدول.

\*فيما يتعلق بالفرضية الثالثة والتي تنص على أن الأزمة المالية العالمية أثرت نسبيا على الاقتصاد الجزائري، فقد توصلنا من خلال دراستنا إلى صحة الفرضية وهي أن الجزائر تأثرت نسبيا بالأزمة المالية العالمية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تأثير أهم القطاعات الاقتصادية، وأهمها الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية.

\*وأخيرا الفرضية الرابعة والتي مفادها أن للسياسة المالية دور في الحد من اثر الأزمة المالية العالمية التي تواجه الاقتصاد الجزائري وتوصلنا بعد دراستنا إلى صحة الفرضية وأن للسياسة المالية دور في الحد من أثر الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري، كونها من أهم السياسات الاقتصادية التي تستطيع الدولة من خلاله التأثير في النشاط الاقتصادي، ومعالجة الإختلالات التي تحدث في الاقتصاد من تقلبات وأزمات.

### 2-النتائج العامة :

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى النتائج التالية:

\*السياسة المالية هي احد ركائز السياسات الاقتصادية المعاصرة .

\*شهدت السياسة المالية تطورات عدة في الفكر الاقتصادي والتي مكنت الدولة من وتوجيه النشاط الاقتصادي.

\*هدف السياسة المالية في الدول المتقدمة العمل على الاستقرار الاقتصادي، بينما هدفها في الدول النامية تحقيق التنمية الاقتصادية.

## الخاتمة العامة

\*الأزمة المالية العالمية 2008 من أسوأ الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ عام 1929.

\*أثرت الأزمة المالية العالمية على كافة دول العالم مع اختلاف التأثير من دولة إلى أخرى. لاحتواء الأزمة المالية العالمية بذلت الدول جهودا، منها خطة الإنقاذ الأمريكية وقمة دول منطقة اليورو.

\*تأثر الاقتصاد الجزائري نسبيا بالأزمة المالية العالمية وذلك نظرا لانعدام سوق مالية حقيقية، وعدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية. \*للسياسة المالية دور في الحد من أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري.

### التوصيات

بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها وبغرض الحد من اثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، ارتأينا أن نقترح التوصيات التالية:

- تحسين إدارة المخاطر والسرعة في اتخاذ القرار لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
- ضرورة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإسهام الكفاءات الجزائرية الموجودة بالخارج في إنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة مستقرة ومحفزة للاستثمار خاصة القطاعات خارج المحروقات
- ضرورة الضغط على الواردات لمواجهة النقص في حصة الصادرات والحفاظ على فائض الميزان التجاري.
- ترشيد النفقات العامة ومكافحة كافة أشكال الفساد ومظاهر تبذير المال العام.
- ضرورة تنويع الاحتياطات من النقد الأجنبي لزيادة حصص العملات الحرة الرئيسية على حساب الدولار .

# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. إبراهيم أبو العلا وآخرون، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، جدة، مركز النشر العالمي، جامعة الملك عبد العزيز، 2009.
2. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
4. جهاد سعيد حسانة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر، 2010.
5. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999.
6. حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، مصر، 2002.
7. حسن الصغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، الطبعة الثانية، الجزائر، دار محمدية العامة، 2001.
8. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007.
9. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير سامية، المالية العامة، الطبعة الثالثة، الأردن، دار وائل للنشر، 2007.
10. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 1999.
11. رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية هل نجد لها في الإسلام حلاً، الطبعة الأولى، بيروت، دار القلم، 2010.
12. سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ب.ت.
13. سوزي عادلي ناشد، المالية العامة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.

14. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة فن المال للاقتصاد العام، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2006.
15. عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، بيروت، دار النهضة العربية، 1992.
16. عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ب ت.
17. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، الأردن، دار الحامد، 2007.
18. عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، الأردن، دار صفاء للنشر، 2010.
19. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2003.
20. عبد الكريم شنجار العيساوي، عبد المهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر، 2014.
21. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الإسكندرية، دار الجامعة، 2009.
22. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997.
23. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، الإسكندرية، دار النهضة العربية، ب ت.
24. علي زغدود، المالية العامة، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
25. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مكتبة الإشعار للطباعة، 1997.

26. الفارس عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة نظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسة الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1997.
27. محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2011.
28. محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان، دار المعترز، 2014.
29. محمد صغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، عنابة، دار العلوم، ب ت.
30. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن، دار الميسرة، 2007.
31. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
32. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
33. محمود حسين الوادي، الأساس في علم الاقتصاد، عمان، دار البازوري، 2007.
34. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن، دار المسيرة، 2007.
35. نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الأردن، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر، 2001.
36. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
37. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعية، 2006.
38. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر لطباعة والنشر، 2000.

39. هيثم يوسف محمد عويضة، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر، 2015.
40. يوسف أبو فار، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008، الطبعة الأولى، الأردن، دار وائل للنشر، 2015.
41. يونس أحمد البطريق المرسي، السيد الحجازي، النظم الضريبية، مصر، الدار الجامعية، 2004.

### الأطروحات والرسائل

1. عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، 2009-2010.
2. فيصل نافع كعيد العاني، تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2009-2010.
3. كريم بودخدع، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض، دراسة حالة الجزائر 2001-2014 أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
4. محمد الهاشمي حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية العربية، دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007-2009، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
5. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015.

6. نعيمة العربي، دور الوساطة المالية خلال فترة الأزمة المالية مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015.
7. نوال بوعكاز، حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.
8. وسيلة بويوسف، هاجر عباسي، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

### القوانين:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 68، ديسمبر 2013.

### التقارير

- تقرير عرض قانون المالية التكميلي لسنة 2005، البرنامج التكميلي لدعم النمو، الجزائر، أبريل 2005.

### المقالات

- حلیم دحمان، رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في الاستثمارات الأجنبية، الأبحاث الاقتصادية للترجمة والتوزيع، العدد 29، الجزائر، فيفري 2011.

### الملتقيات

1. مبارك بوعيشة، الاقتصاد الجزائري، من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم ب تقييم برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو والاستثمار، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.

2. جميلة الجوزي، أسباب الأزمة المالية العالمية وجذورها، مداخلة قدمت في مؤتمر "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، المنظم بجامعة الجنان، لبنان يومي 13-14 مارس 2009.
3. عبد الغاني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، الملتقى الدولي، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية السياسيات والإستراتيجيات البديلة لعلاج الأزمة المالية والاقتصادية، الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20، 21 أكتوبر 2009.
4. عبد المجيد قدرى، جميلة الجوزي، الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2009.
5. عبو عمر، عبو هدى، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، الجزائر، الشلف، جامعة حسيبة بن بو علي.
6. علي فلاح المناصر، وصفي عبد الكريم الكساسية، الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها تداعياتها، وسبل العلاج، المؤتمر الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات الفرص الآفاق، جامعة الزرقاء، الأردن، أيام 3 و5 نوفمبر 2009.
7. عمار عماري، فالي نبيلة، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، مداخلة من الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجزائر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20، 21 أكتوبر، 2009.
8. فرج و حميد عبد الله، مدى إسهام التوريد في إحداث أزمة الرهن العقاري المصرفي مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر أيام 14 و15 نوفمبر 2009.

9. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية، التنبؤ بالأزمة، فرص الإستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20،21 أكتوبر 2009.
10. كمال زريق، حسن توفيق، الجوانب النظرية لازمة المالية، المؤتمر العلمي حول تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11 نوفمبر 2009.
11. محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مداخلة ضمن مؤتمر الأزمة المالي العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد العربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس لبنان، يومي 13،14 آذار 2009
12. مفتاح صالح، معارفي فريدة، قراءة في الأزمة المالية العالمية رؤية شرعية إسلامية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي وبدائل البنوك الإسلامي، الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، يومي 6 و 7 أفريل، 2009.

## المجلات

1. جمال لعمارة، مفهوم النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي، دراسة مقارنة، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 03، الجزائر، دار الخلدونية، 1998.
2. عبد المجيد قدرى، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 46، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ربيع 2009.
3. فريد كورتل، كمال زريق، الأزمة المالية مفهوم أسباب وانعكاسات على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 20، 2013.
4. مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 8، ديسمبر 2010، جامعة بسكرة، الجزائر.

## قائمة المراجع

5. نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 48-49، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، خريف 2009.
6. نبيل شحاتة، الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، المجلة الاقتصادية، العدد 01، 15-31 أكتوبر القاهرة، 2008.
7. نعيمي احمد، السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير والتجارة، العدد 12، 2005

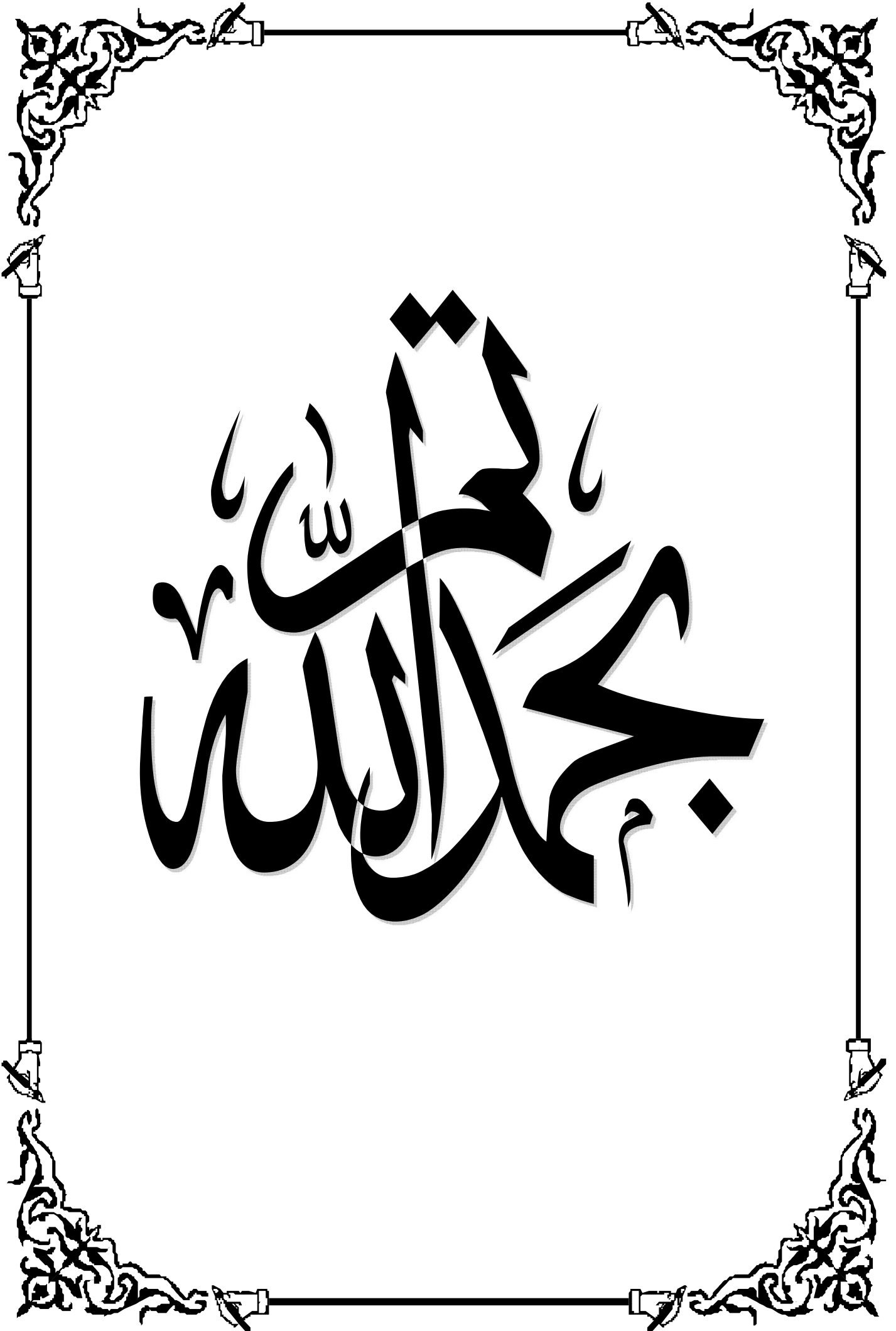
## المراجع باللغة الأجنبية

1. Dittmer, Lowell, "The Asian Financial Crisis and the Asian Developmental State, Ten Years After", Asian Survey, 2007, Vol 47, No 6.
2. FMishkim, Monnaie, banque et marches financiers, Pearsou Education France, 9 edition, Paris 2010,
3. Banque d' Algérie bulletin statistique de la banque d'Algérie séries rétrospective. Statistique un onetaises.

## المواقع الالكترونية

1. الموقع [www.giem.info/artcle/delails/id](http://www.giem.info/artcle/delails/id) تاريخ الاطلاع 2016/04/28.
2. الموقع [ww.bank-of-algeria](http://ww.bank-of-algeria) تاريخ الاطلاع 2016/04/27-25.
3. الموقع [ww.mincommerae.gow.dz](http://ww.mincommerae.gow.dz) تاريخ الاطلاع 2016/04/27.
4. الموقع [www.bensaidamin.qolasite.com](http://www.bensaidamin.qolasite.com) تاريخ الاطلاع 2016/03/13.
5. الموقع [www.al.azmah.com](http://www.al.azmah.com). تاريخ الاطلاع 2016/03/14.
6. الموقع [www.el\\_mouradia.dz](http://www.el_mouradia.dz) تاريخ الاطلاع 2016/04/16.
7. الموقع [www.ennqhronline.com](http://www.ennqhronline.com) تاريخ الاطلاع 2016/04/18.
8. الموقع [www.ons.dz](http://www.ons.dz) تاريخ الاطلاع 2016/04/28.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## ملخص

أثرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على كافة دول العالم مع اختلاف الأثر من دولة إلى أخرى، والسياسة المالية من بين الإجراءات المستعملة للحد من اثر الأزمة من خلال استعمال أدواتها المختلفة.

ومن خلال هذه الدراسة قمنا بتسليط الضوء على مساهمة السياسة المالية في الحد من أثر الأزمة المالية وذلك من خلال دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة من 2001 إلى 2014.

**الكلمات الافتتاحية:** الأزمة المالية، السياسة المالية.

## Résumé

La crise financière internationale qui a touché la majorité des pays du monde a laissé des influences de différents degrés dans ces pays, la politique financière est l'une des plus importantes tantatives de résolutions de cette crise pas l'adoption de ses moyens divers.

Par la présente étude nous venons de tirer ou chaire la contribution de la politique financière pour la lutte contre la crise économique et financière et ces influences et dégâts, et ce en analysant le cas de notre pays (l'Algérie).

**Mots clés:** La politique financière, La crise financière.